الأمن الفكري في المجتمع الرقمي

"نحو هندسة اجتماعية بناءة"

إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن*

eaa05@fayoum.edu.eg

ملخص

تحاول الدراسة الكشف عن مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري في العصر الرقمي، وذلك من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم ، تلك التي نعتبرها من مخرجات الهندسة الاجتماعية المهددة لبني المجتمع المختلفة، وكذا تحاول الدراسة تبيان مصادر تلك المهددات وقنوات انتقالها وانتشارها في المجتمع، وأيضًا تبيان استشراف عينة الدراسة لإمكانية استمرار هذه المهددات، وكذا السبل الكفيلة لمعالجة هذه المهددات وكبحها.

وبحسب ذلك، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلي استمارة استبيان، تلك التي تم تطبيقها علي عينه قدرها ١٥٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم.

وتأسيسًا علي ذلك، كانت من أهم مخرجات الدراسة أن انتشار الأفكار والظواهر المهددة للأمن الفكري جاء متباينًا، حيث جاءت علي الترتيب علي النحو التالي: الشائعات، تقليد خطوط الموضة– الرغبة في الهجرة– التطرف الفكري السياسي– التطرف الفكري الديني – الاباحية – خطاب الكراهية ضد الأخر – الالحاد– المثلية الجنسية. وكانت من أهم مصادر نقل ونشر الأفكار: الأختراق الثقافي بفعل عمليات العولمة الثقافية، القوي الخارجية ثم القوي الداخلية المعارضة للنظام القائم.

ولمواجهة هذه الأفكار أقترح أفراد العينة ضرورة عودة مؤسسات التنشئة – الأسرة – المدرسة– الأحزاب السياسية – المؤسسة الدينية– إلي القيام بأدوارها التقليدية ، وكذلك قيام المؤسسات الأمنية بأدوارها في ملاحقة أصحاب هذه الأفكار، وأيضًا تعزيز وفتح المجال العام أمام حريات الرأي والتعبير.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري – الهندسة الاجتماعية – المجتمع الرقمي – العولمة الثقافية – الاختراق الثقافي.

* مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة الفيوم

مقدمة

بات يوصف العصر الراهن بأنه عصر التقدم والتطور السريع والمستمر في المعارف والمعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجية، حيث أصبح العالم قرية صغيرة تتشابك فيها العلاقات والمصالح. وفي ظل هذا التطور الذي طال المجتمع الإنساني برمته، كثرت التحديات والمخاطر التي تواجه العديد من مجتمعات العالم، من أبرزها الغزو الثقافي والتطرف الفكري والإرهاب، فعلى الرغم من إيجابيات الثورة المعلوماتية إلا أنها تمثل خطورة علي راهن الأمن الفكري لكثير من المجتمعات، وذلك لأن هذا التدفق الهائل للمعلومات والأفكار في كل الاتجاهات يُشبه –إلى حد كبير– القنابل المعلوماتية، ذلك لأنه يؤثر سلبًا على تشكيل الأفكار والأخلاقيات والقيم، ويضرب بعمق في البنى الفكرية والثقافية(حسنين، ٢٠٢٠: ١٤).

فأمام هذا الزحف الهائل للمجتمع الافتراضي الرقمي على المجتمعات الواقعية، خضع مفهوم الدولة –ذاته– للعديد من التغيرات، فانتفت مفاهيم الحدود الجغرافية بين المجتمعات، وخضع مفهوم السيادة لتغيرات جوهرية، حيث أمست الدولة الحديثة غير قادرة على ضبط حدودها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية والمحافظة عليها من الاختراق أو الاعتداء، فالسيادة باتت موزعة على عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين مع الدولة(من أفراد وجماعات وشركات ودول أخرى ومؤسسات إعلامية وتكنولوجية ...إلخ)، الأمر الذي قاد إلى تهديدات صريحة لما يُعرف بالأمن الفكري، ذلك المتصل بالمحافظة على الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بما يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية بكل مفرداتها.

فقد سخرت جماعات التطرف والعنف والإرهاب (إلى جانب القوى المعادية وجماعات المصالح والشركات المتعدية الجنسية) الشبكة الرقمية لأغراضها الدعائية والعدائية، حيث باتت هذه القوى مستخدمًا نشطًا وفاعلًا في المجتمعات الرقمية

المعاصرة، خاصة مع ظهور تقنيات شبكية جديدة يستعصى على المؤسسات الأمنية تتبعها مثل ما يُعرف بالديب ويب Deep Web، فنشطت هذه القوى على هذه النوافذ التقنية، بغية تسويق ذاتها وبياناتها وفعالياتها ونشر ما تريد من أكاذيب دعائية، من أجل تحقيق أهدافها في خلق جيل جديد يؤمن بأفكارها ويساند مشروعها الفكري أو السياسي أو يدعم وجودها الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع.

فعلى الرغم من أنه يُحسب للشبكة الرقمية كسر احتكار كثير من المعارف والمعلومات، إلا إنها –في كثير من الأحيان– شكلت عامل ضغط كبير على الحكومات والمسئولين، فقد بدأت تتجمع وتتحاور بعض التكتلات والأفرد داخل هذه الشبكة، كل منهم يحمل رؤى وأفكار مختلفة، وربما متقاربة أو موحدة في بعض الأحيان، الأمر الذي جعل هذه الشبكة أكثر انتشارًا وغنى، وجعل من الصعب الوصول إليها وفرض رقابة عليها من قبل الحكومات(العريشي، ٢٠١٧: ٣٢٧٥-٣٢٧٦).

وفي هذا السياق، لم تعد الحدود والفواصل –بين المجتمعات الواقعية والرقمية– واضحة أو ذات مغزى، حيث أمسى كلا المجتمعين متداخلين ومتشابكين ويؤثر كل منهما– أيما تأثير– على الآخر– فإذا كان استخدام التقنيات الحديثة يُعد أساسًا للتفاعلات الاجتماعية في المجتمع الافتراضي، فإن أي عطب أو تدخل –مقصود أو غير مقصود– في هذه التقنيات قد يمثل تهديدًا حقيقيًا على بقاء واستمرار هذا المجتمع، وبالمثل فإن هذا التأثير لن يتوقف عند حدود المجتمع الافتراضي، بل سيمتد ليشمل كل أركان المجتمع الواقعي، على سبيل المثال عمليات القرصنة الإلكترونية على العديد من المؤسسات المالية أو الصناعية أو الطبية أو غيرها.

ووُرد في تقرير المخاطر العالمية عام ٢٠١٣، أن نشر المعلومات المضللة على نطاق واسع –عبر الشبكات الاجتماعية المختلفة– يقع في قلب المخاطر التكنولوجية التي ستهدد العالم في السنوات العشر القادمة، كما أشار التقرير إلى أن بث المعلومات

والأفكار المضللة على نطاق واسع –سواء كان التضليل بشكل مقصود أو غير مقصود– يمكنه أن يقود إلى ما يُعرف بالجوائح الرقمية Digital Wildfires التي يمكنها أن تثير الفتن والأفكار المنحرفة والمتطرفة، فضلًا عن الكثير من العواقب الجيوسياسية الخطيرة في المجتمعات الواقعية المعاشة(العريشي، ٢٠١٧: ٣٢٩٤).

وإذا كانت المجتمعات تولي أهمية خاصة لكل من الأمن العسكري والصحي والغذائي، فضلًا عن أمن الدولة، فإن الأمن الفكري –في ظل ثورة الاتصلات والمعلومات والتطور التكنولوجي في سياق العولمة الثقافية– أمسى أمر في غاية الأهمية باعتباره يمثل بعدًا استراتيجيًا مهمًا في المحافظة على الهوية الوطنية والثقافية من التفكك والذوبان في ذاتية الآخرين(بوشلوش، ٢٠١٣: ٥٥).

وعلى هدي ما سبق، باتت معظم الدول والحكومات تولي اهتمامًا كبيرًا بقضايا الأمن الفكري، من منطلق الصراع الثقافي الدائر في مختلف بقاع العالم، ليس فقط من أجل إثبات الجدارة الثقافية وتحقيق الانتشار الثقافي للأفكار والمعتقدات، ولكن بغية تحقيق التمدد السياسي والاقتصادي عبر فتح أسواق جديدة وتوسع القديمة كذلك، وأيضًا حماية المجتمعات من الهجمات الثقافية التي يشنها المناوئين عليها، وذلك بالاستناد إلى جملة الجهود الثقافية التي تُيسر تحقيق هذه المهام.

يُفترض أن تكون هذه الجهود الثقافية التي لا تقوم بها الحكومات فحسب، بل محتلف الفاعلين الاجتماعيين الوطنيين، وكذلك الجهود الثقافية تقوم بها القوى الاجتماعية المناوئة، جهودًا إرادية واعية ومقصودة وتستهدف تحقيق جملة من الأهداف التي يرنو إليها الفاعلين الاجتماعية، وبالتالي فهي جهود قائمة على التخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية. ومن ثم إذا كانت هذه الجهود الواعية المقصودة تحاول معالجة الأعطاب الثقافية أو توجيه المسارات الثقافية نحو مستقبل أفضل، كانت هندسة اجتماعية بناءة ومحققة للأمن الفكري، أما إذا كانت غير ذلك، فتمسي هندسة

اجتماعية مهددة ومُهدرِة للأمن الفكري للمجتمع. وهو ما سنحاول تقصيه خلال دراستنا الراهنة.

أولًا: إشكالية الدراسة:

قبل الثورة الحديثة في تقنيات الاتصال، كانت التفاعلات الثقافية بين الناس محدودة إقليميًا، وكانت روافد تشكيل الهوية الثقافية أكثر محدودية مما هي عليه اليوم، حيث كانت الأرض المشتركة وروابط الدم هي المكون الرئيس للهوية الثقافية الجماعية. لقد أدت التطورات في تقنيات الاتصال إلى زيادة أهميتها –مع تقليل أهمية المكان– كأساس للهوية. في الواقع، كانت الحدود الإقليمية مهمة لتشكيل الهويات الجماعية، لأن المساحة التي حددتها هذه الحدود كانت المُشكِل الرئيس لنطاق التواصل بين الأشخاص. واليوم، أمست طرق الاتصال أكثر فاعلية، تتجاوز القيود الإقليمية، وتمكن الناس من الوصول إلى خارج حدودهم الجغرافية، ما أدى إلى توسيع فرص "الارتجال الثقافي" خارج هذه الحدود، وهو الأمر الذي فرض مزيدًا من التحديات على الأمن الفكري للمجتمعات الحديثة(Ozdemir, 2000: 45–46).

فلم تعد ثقافتنا محصنة أمام هذا السيل الجارف، من الإشارات والرسائل التي تجوب العالم على مدار الساعة، حاملة معها قيمًا ومفاهيم وأفكار، تختلف في معظمها عن قيمنا وثقافتنا، حيث باتت تجذب إليها العديد من الناظرين والمناصرين، الأمر الذي يؤثر على أخلاقهم وأفكارهم ويقود إلى سلب شخصياتهم الوطنية بما تحويه من مقومات، وبالتالي، أمسى الأمن الفكري للمجتمع موضع تهديد في معظم الأحيان(بوشلوش، ٢٠١٣:55).

لقد جاءت –ما تُعرف بالعولمة الثقافية– بنقلاتها النوعية المتسارعة لتضع المجتمعات المعاصرة أم سلسلة من الأزمات المرتبطة بتراجع قدرة الدولة القومية – كفاعل ذي سيادة – على إدارة اقتصادتها ونظمها الثقافية والاجتماعية مع انتفاء حدود

الحركة للبشر ورأس المال والمنتجات والسلع الاقتصادية والثقافية، ما قاد إلى تمازج العناصر الثقافية الوطنية الأصلية بالوافدة على نحو جعل من الحديث عن الهوية الثقافية الوطنية كجواهر خالصة ضرب من ضروب الخيال(حمزاوي، ٢٠٠٥: ١٢٨).

وعلى هدي ما سبق، خضع الأمن الفكري للمجتمعات المعاصرة للعديد من التحديات التي جعلت من مهمة المحافظة عليه أمرًا عسيرًا؛ يقع في القلب من هذه التحديات: الثورة التكنولوجية وما فرضته من تدفقات فكرية وثقافية في مختلف الاتجاهات، وكذلك خضوع الصناعة الفكرية والثقافية لنفس منطق القوة الذي تخضع له الصناعات الأخرى، وبالتالي، يصبح من يملك القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو من يستطيع –أكثر من غيره– إنتاج صناعات ثقافية وفكرية يمكنها المنافسة في سوق الرأسمال الثقافي والفكري.

لا تستهدف هذه الصناعات الثقافية تحقيق الرواج الثقافي والفكري للمجتمعات والقوى القائمة عليها ولا تحقيق أرباح اقتصادية مباشرة جراء هذا الرواج فقط، ولكنها تستهدف كذلك ضرب البنى الفكرية والثقافية للمجتمعات المستهدفة –مجتمعات العالم الثالث في معظمها– من أجل إعداد بناها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بغية نقل فوائضها (أي المجتمعات المستهدفة) الاقتصادية والبشرية إلى مراكزها المتروبوليتانية الكبرى. إنها لا تقوم بذلك بشكل عفوي أو عشوائي، ولكنه يخضع لعمليات من الهندسة الاجتماعية غاية في التعقيد.

لقد وجدت القوى الاستعمارية القديمة ضالتها –منذ عدة عقود– في تقنيات الهندسة الاجتماعية، تلك التي وفرت عليها النفقات المادية والبشرية الباهظة للاستعمار التقليدي القائم على القوة العسكرية، من أجل نقل الفوائض الاقتصادية من الدول المحيطية (المستعمرات القديمة)، التي حصلت –معظمها– على استقلالها السياسي في النصف الثاني من القرن المنصرم، إلى مراكزها الرأسمالية.

ويرتبط ظهور الهندسة الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بظهور الدولة القومية، تلك التي شرعت من خلال مؤسساتها وأجهزتها المتخصصة في إجراء تدخلات كبرى في المجتمع باسم المصلحة الوطنية والنظام الاجتماعي والأخلاق. توسعت أنشطة الدولة بشكل متزايد من خلال غمر مجالات أوسع من الحياة الاجتماعية بتدخلاتها؛ من التحقق من اتجاهات اجتماعية معينة إلى تحديد معايير السلوك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الهندسة الاجتماعية لم تعد تعتمد كليًا على الدولة وحدها، بل أصبح يُشاركها العديد من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين(Shakoor, 2018: 135).

لا نقصد بالهندسة الاجتماعية –في سياق هذه الدراسة– سياق أمن المعلومات أو قل الحيل الثقافية والنفسية التي يستخدمها المتسللون للتأثير على الأفراد لمساعدتهم في الوصول غير المشروع لأنظمة وشبكات الكمبيوتر، ولكن بالأحرى، فإن الهندسة الاجتماعية –هنا– هي مناورة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لأداء أعمال قد تكون أو لا تكون في مصلحتهم. ومن ثم فالهندسة الاجتماعية هي مصطلح يتم استخدامه في جميع التفاعلات البشرية، من إقناع الأطفال لوالديهم بالرضوخ لمطالبهم، إلى إقناع السياسيين جمهورهم بالتصويت لهم(Sabouni, Cullen and Armitage,2017: 1).

تمثل تقنيات الهندسة الاجتماعية المعرفة الإرشادية المتعلقة بتنظيم النشاط الاجتماعي لحل المشكلات القائمة أو تحقيق أهداف محددة؛ تتضمن هذه التقنيات إتقان وتطوير طرق للتأثير الفعال على النسيج الاجتماعي للواقع. يمكن أن تتخذ التقنيات الاجتماعية شكل خوارزميات اتخاذ القرار والأنظمة التوجيهية وطرق التأثير على الوعي أو الروابط أو الأنماط السلوكية – باختصار، أي نوع من المعرفة أو الأدوات التي تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي أو إدارته(Argamakova, 2017: 70).

يمكن العثور على الصيغة الأولى لمفهوم الهندسة الاجتماعية في كتابات الاشتراكيين والتكنوقراط. في عام ١٨٩١، تحدث مؤسس التكنوقراطية، **تي فيبلين**، عن

الحاجة إلى هندسة اجتماعية بناءة، حيث يُقدم وصفًا تفصيلياً للآليات الاجتماعية والتخطيط العقلاني الذي سينفذه العلماء المهندسون لصالح الجمهور، وللحاجة إلى معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية في سياق المشاكل الهندسية. وفي منتصف القرن العشرين، قدم الأيديولوجيون الليبراليون نسختهم الخاصة من الهندسة الاجتماعية، كما ناقشها **كارل بوبر** Karl Popper في كتابه المجتمع المفتوح وأعداؤه؛ انتقد بوبر المشاريعهم الفاضلة للاشتراكيين، تلك التي تهدف إلى تحويل المجتمع بأسره في فترة قصيرة من الزمن. وعلى النقيض من "التخطيط الطوباوي" للاشتراكيين، قدم بوبر مفهوم الهندسة الاجتماعية الجزئية التي تهدف إلى العمل الاجتماعي المحلي وحل المشكلات الاجتماعية الملموسة على نطاق صغير(Argamakova, 2017: 71-72).

وعلى هدي ما سبق، فإن تقنيات الهندسة الاجتماعية يمكن استخدامها من قبل أي وكل الفاعلين الاجتماعيين المحليين أو الدوليين (سواء من قبل الدولة الوطنية أو شركائها المحليين من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات الوطنية أو من قبل الفاعلين الدوليين بدءً من الدول مرورًا بالمنظمات والروابط الدولية وصولًا للشركات المتعدية الجنسية ...إلخ) بغية تحقيق أهداف تتعلق بتحقيق تغيير ثقافي أو اجتماعي أو سياسي يعزز بقاء المجتمع واستمراره من خلال معالجة مشكلاته وتجاوز مآزقه عبر تقنيات الهندسة الاجتماعية (هندسة اجتماعية بناءة)، أو بهدف إثارة المشكلات والفتن والقلاقل الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع من أجل تحقيق أهداف القوى المعادية أو المنافسة (هندسة اجتماعية مهددة لبنية المجتمع).

وعلى الرغم من أهمية الهندسة الاجتماعية بأدواتها المختلفة في تحقيق التغيير الاجتماعي (سلبًا وإيجابًا)، إلا الباحثة على وعي بإمكانية حدوث هذا التغيير الاجتماعي دون تدخلات حاسمة من قبل تقنيات الهندسة الاجتماعية. وحري بالذكر –

هنا- أن هناك نوعين من التغيير الاجتماعي؛ أحدهما تغيير تلقائي ناجم عن التطور الطبيعي للبنى الاجتماعية الثقافية والاقتصادية السياسية للمجتمع أو ناجمًا عن مختلف تفاعلات هذه البنى مع نظيراتها في مجتمعات أخرى، وهو تغيير غير مقصود وغير مخطط له، والنوع الآخر تغيير مقصود ومخطط له بدقة ووعي وقائم على أسس علمية، ومن ثم فهو تغيير يستهدف إحداث تغيرات اجتماعية أو ثقافية فكرية أو سياسية أو اقتصادية بعينها وعلى مدار فترة زمنية طويلة نسبيًا، وبالتالي فهو يستند إلى تقنيات وأساليب الهندسة الاجتماعية.

وتأسيسًا على ذلك، تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري، من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم، تلك التي نعتبرها بعض مخرجات الهندسة الاجتماعية المهددة لبنى المجتمع واستقراره واستمراره، وكذلك تحاول الدراسة تبيان مصادر تلك المهددات وقنوات نشرها بين أفراد المجتمع، وأيضًا تبيان استشراف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لإمكانية استمرار هذه الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع من عدمه، وكذلك رؤيتهم للطرق الكفيلة بمعالجة الأعطاب التي مُني بها الأمن الفكري في المجتمع المصري.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

وتنبع كل من الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة الراهنة من عدد من النقاط على النحو التالي:

١. نظرًا لندرة الدراسات العربية التي تعاطت مع مفهوم الهندسة الاجتماعية، فإن الدراسة الراهنة ربما تمثل إضافة نظرية علمية لحقل الدراسات الاجتماعية في هذا السياق.

٢. يمكن لصانع القرار أن يسترشد ببعض نتائج الدراسة الراهنة من أجل الحد من مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري، وأن يضع بعض برامج الحماية، خاصة للفئات الأصغر سنًا من النشء والشباب.

٣. يمكن للدراسة الراهنة أن تمثل نقطة انطلاق لدراسة موسعة –قائمة على عينات قومية– تعمل على فحص كل مهددات الأمن الفكري للمجتمع المصري ومصادرها وقنوات نشرها، وذلك من وجهة نظر مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية للمجتمع المصري، ومن ثم تدشين برامج – قائمة على تقنيات الهندسة الاجتماعية– تستهدق معالجة أعطاب الأمن الفكري وتعزيزه.

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

حيث تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس مفاده: **الكشف عن مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومعاونيهم،** وتتفرع منه جملة من الأهداف الثانوية على النحو التالي:

١. تحديد درجة انتشار بعض الأفكار المهددة للأمن الفكري (أفكار الإلحاد – الموضة– المثلية الجنسية– الإباحية– الشائعات– التطرف الفكري السياسي–التطرف الفكري الديني– الرغبة في الهجرة– خطاب الكراهية ضد الآخر) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

٢. الكشف عن رؤى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للكيفية التي تؤثر بها مثل هذه الأفكار على أمن وسلامة المجتمع.

٣. تبيان الأسباب التي تجعل بعض هذه الأفكار تلقى قبولًا لدى بعض الشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع المصري.

٤. تحديد أهم أُطر المعالجة المؤسساتية –التي يطرحها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم– من أجل هندسة اجتماعية بناءة للتأمين الفكري والثقافي للمجتمع من الاختراقات أو الاعتداءات الثقافية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، يمكننا صياغتها في صورة سلسلة متتابعة من التساؤلات البحثية على النحو التالي:

١. ما مدى انتشار بعض الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (أفكار الإلحاد – الموضة– المثلية الجنسية– الإباحية– الشائعات– التطرف الفكري السياسي–التطرف الفكري الديني– الرغبة في الهجرة– خطاب الكراهية ضد الآخر)؟

٢. كيف تؤثر مثل هذه الأفكار على أمن وسلامة المجتمع، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؟

٣. ما الأسباب التي تجعل بعض هذه الأفكار تلقى قبولًا لدى بعض الشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع المصري؟

٤. ما مصادر بث هذه الأفكار، وما القوى التي تقف ورائها؟

٥. ما أهم أُطر المعالجة المؤسساتية –التي يطرحها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم– من أجل هندسة اجتماعية بناءة للتأمين الفكري والثقافي للمجتمع؟

٦. ما مستقبل تلك الأفكار والظواهر العطبة التي يعانيها المجتمع المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؟

رابعًا: مفاهيم الدراسة:

تنطلق الدراسة من عدد من المفاهيم الرئيسية، هي: الهندسة الاجتماعية والأمن الفكري والمجتمع الرقمي، تلك التي يمكن تعيينها على النحو التالي:

أ. الهندسة الاجتماعية: Social Engineering

لقد جُر مفهوم الهندسة الاجتماعية –خاصة مع دخول الألفية الثالثة– إلى استخدامات تُشير إلى استغلال المهاجمين للأخطاء والضعف البشريين من أجل الإيقاء بالضحية (سواء أكانت فرد أو مؤسسة) من خلال الوصول إلى بيانات سرية أو شخصية أو برمجية، وذلك باستخدام هذه البيانات لاختراق الحسابات وتنفيذ عمليات القرصنة. ولكننا في سياق الدراسة الراهنة، **نستخدم المفهوم التقليدي للهندسة الاجتماعية كمفهوم إجرائي للدراسة الراهنة باعتبارها تخطيط اجتماعي طويل المدى يستهدف تحقيق تغييرات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، تدريجية، إيجابية (تخدم المجتمع) أو سلبية (تهدم بنى المجتمع).**

وفي هذا السياق، وإضافة إلى ما طُرح حول المفهوم في محور إشكالية الدراسة، يُعرّف **بودغوريكي Podgorecki** الهندسة الاجتماعية على أنها "ترتيب وتوجيه القوى البيئية والاجتماعية لخلق احتمال كبير بحدوث فعل اجتماعي فعال". وينظر البعض للهندسة الاجتماعية على إنها استراتيجية طويلة المدى لفرض نمط عادل على المجتمع، من خلال القوانين الذكية، والاستثمار العام، والتعليم الجماهيري، وما شابه. على هذا النحو، فإنها (أي الهندسة الاجتماعية) تتطلب ما تتطلبه جميع الهندسات؛ بحث خبير متخصص عن المزيج الأمثل من المتغيرات لتأمين الطموحات أو الرغبات التي يرنو إليها المجتمع أو الخبراء(Duff, 2005: 67).

ويؤكد **دانيال بيل** على أهمية استخدام تقنيات الهندسة الاجتماعية في إحداث تغييرات اجتماعية جذرية، قائلًا(Duff, 2005: 67):

"يصبح المجتمع نفسه شبكة من الوعي ، وشكل من أشكال الخيال يتم إدراكه كبناء اجتماعي. حتمًا ، يؤدي مجتمع ما بعد الصناعة إلى ظهور يوتوبيا جديدة .... يمكن إعادة صنع الرجال أو إطلاق سراحهم، أو تغيير سلوكهم أو تغيير وعيهم. إن قيود الماضي تتلاشى مع نهاية الطبيعة والأشياء".

وبحسب ذلك، يمكن القول أن الهندسة الاجتماعية بمعناها الإيجابي –الذي يستهدف تحقيق تغيير يخدم مستقبل المجتمعات وحاضرها– كانت هي هدف كل العلوم الاجتماعية قاطبة –وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا– منذ نشأتها، حيث كان هدف هذه العلوم هو دراسة واقع المجتمعات وتفسيره والتنبوء بمستقبلها، ومن ثم محاولة التحكم في مسارات المستقبل لتجاوز مشكلات الحاضر وأعطابه.

ب. **الأمن الفكري: Intellectual Security**

يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتي أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والتوعية والارشاد. وعلى الرغم من أن لفظة " الأمن " هي من الألفاظ ذات الدلالة الاصطلاحية الواضحة، إلا أنه نتيجة شدة وضوحه هذه وكثرة استخدامه وتعدد تعريفاته واشتقاقاته أُضفي عليه شيئًا من الغموض لأغراض عملية أو أيديولوجية(الإتربي، ٢٠١١: ١٦٩).

وعلى الرغم من أن هناك العديد من التصنيفات لمفهوم الأمن، إلا أن الأمن الفكري يُعد أهم الأنواع قاطبة لأنه يُمثل ركيزتها الأساسية لكونه يتعلق أساسًا بعقول أبناء المجتمع وفكرهم وثقافتهم، بل ويمثل سببًا ونتيجة لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل (أي بقية أنواع الأمن الأخرى كالأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي)، كما تتكشف

أهمية هذا النوع من الأمن في إنه يحقق للمجتمع أهم خصائص تماسكه عبر تحقيق اللُحمة والوحدة في الفكر والمنهج والغاية(الشربيني، ٢٠٢٠: ١٦٨).

وبحسب ذلك، يُعرف الأمن الفكري بأنه سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف، والخروج عن الوسطية والاعتدال، كما أنه تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطيء، مما قد يشكل خطرًا علي نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم علي الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع (هندسة اجتماعية بناءة)(خريسه، ٢٠٢٠: ٥٤٩).

كما يعرفه البعض بأنه شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعبث بها. ومن ثم فالأمن الفكري يعني الحفاظ علي المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو المشبوهه، وبذلك يهدف إلى حماية الهوية الثقافية من الاختراق أو الاستلاب من قبل قوى خارجية(مرزوق وعمار، ٢٠١١، ٧٦).

وبحسب ذلك، فالأمن الفكري هو النشاطات والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع بُغية تجنيب الأفراد شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية تكون سببًا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب، وبالتالي فهو "أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين عل مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية(محمد،٢٠٢٠: ١٠٥).

وتأسيسًا على ذلك، تتحدد أهداف الأمن الفكري، في عصر السماوات المفتوحة والتقدم التكنولوجي والرقمنة المتسارعة للمجتمعات المعاصرة، فيما يلي(حسنين، ٢٠٢٠: ١٨):

- تحصين الأفراد داخل المجتمع وحماية أفكارهم وتوجهاتهم وثقافاتهم.
- حماية المؤسسات بدعم الاستقرار داخل الكيان الاجتماعي.
- تحقيق الاستقرار الأيديولوجي الذي يؤدي إلى تحقيق الثقة بين الأفراد والمجتمع.
- تنمية مهارات التعامل مع الشائعات والأفكار المغلوطة عبر التقنيات الحديثة.
- كما أنه من أهداف الأمن الفكري(الشربيني، ٢٠٢٠: ٣٦٨): الحفاظ علي هوية وسيادة المجتمع، باعتبار أن لكل مجتمع ثوابت تمثل القاعدة التي تربط حياة الأفراد مع بعضهم البعض، وتحدد سلوكهم تجاه الأحداث والمواقف وتضمن استقلاليه المجتمع وتميزه.
- وأيضًا تحقيق الوحدة في الفكر، والمنهج، والغاية من أجل الإبداع والتطوير.
- محاربة مصادر الفكر الضال الذي يُغذي نزاعات ومسالك الجنوح الفكري والفساد في التوجهات والمقاصد.
- ترسيخ الأفكار التي تدعو إلى الوسطية والاعتدال، الذي يفترض أن تُبني عليها فلسفة المجتمعات الإنسانية.

وعلى ذلك، يمكننا أن نطرح التعريف الإجرائي التالي للأمن الفكري: **جملة النشاطات والتدابير التي تستهدف المحافظة علي المكونات الثقافية للمجتمع في مواجهة التيارات الثقافية المغايرة، بما يمثل حماية للهوية الثقافية الوطنية والمحافظة عليها من انتهاك القوى الثقافية الخارجية.**

ج. المجتمع الرقمي Digital Society:

شكلت الثورة التكنولوجية الرقمية التي شهدها العالم منذ العقد الاخير من تسعينيات القرن الماضي الأساس المادي لنوع جديد من المجتمعات، حيث بلغ جيل كامل الآن سن الرشد في مجتمع الشبكات، عصر المعلومات، وبالتالي

أمسينا في كنف مجتمع يُطلق عليه مؤخرًا في العلوم الاجتماعية "المجتمع الرقمي"؛ إنه مجتمع يتميز بتدفق المعلومات عبر الشبكات العالمية بسرعات غير مسبوقة(Redshaw, 2020: 425).

لقد أمسي الاتجاه المستمر والمتدفق نحو الاستخدام الآلي في انجاز الأنشطة المختلفة للإنسان يبشر بمجتمع يعيش بلا ورق مطبوع أو مخطوط ،أو بعبارة أخري يمهد لقيام مفهوم جديد للمجتمعات، وهو المجتمع الرقمي Digital societyأو مجتمع المعلومات Information society. وقد نبه لعملية التحول نحو مجتمع المعلومات المفكر "توفلر" Toffiler في كتابة الثالث الموسوم تحول القوة The power shift الذي صدر في أوائل التسعينيات، حيث أشار إلى قوة المعرفة، والذكاء الاصطناعي، والثورة المعلوماتية في معادلة القوة والسيطرة خلال القرن الواحد والعشرين(البياتي٢٠٠٦: ١٨٤).

وعلى ذلك، يمكن القول إن المجتمع الرقمي مفهوم يعني جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجًا ونشرًا وتنظيمًا، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث علي اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلى جهود التطوير والابتكار علي اختلاف مستوياتها، كما يشمل أيضًا الجهود الإبداعية والتأليف، الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية(البياتي٢٠٠٦: ١٨٥).

وقد استخلص "ويليام مارتين" خمسة معايير للمجتمع الرقمي –من خلال عدة دراسات حول مجتمع المعلومات قام بها باحثون أمريكيون ويابانيون وأوربيون– وهي(البياتي٢٠٠٦: ١٨٥):

١. **المعيار التكنولوجي:** تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية، ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنزل.
٢. **المعيار الاجتماعي:** يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوي المعيشة وينتشر وعي الكمبيوتر والمعلومات، ويتاح للعامة والخاصة معلومات علي مستوي عال من الجودة.
٣. **المعيار الاقتصادي:** تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة وكمصدر للقيمة المضاعفة وكمصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.
٤. **المعيار السياسي:** تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية، وذلك من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي.
٥. **المعيار الثقافي:** بمعنى الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات من خلال احترام الملكية الذهنية والحرص علي حرمة البيانات الشخصية والصدق الإعلامي والأمانة العلمية.

وعلي هدي ذلك، يُعرف المجتمع الرقمي على أنه قواعد السلوك المناسب والمسؤول المتعلق باستخدام التكنولوجيا. كما يُعرف المجتمع الرقمي بأنه مجتمع تُستخدم فيه التكنولوجيا بكفاءة في تفسير وفهم مصداقية المحتوى الرقمي وإنشاء الأدوات المناسبة والبحث فيها والتواصل معها والتفكير بشكل نقدي في الفرص والتحديات الأخلاقية في العالم الرقمي.

.(Che Noh, Ismail, Mustaffa, and Ibrahim, 2017: 14)

وعلى ذلك، يمكننا أن نطرح التعريف الإجرائي التالي للمجتمع الرقمي: **إنه المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا الاتصال في عمليات التواصل بين أفراده**

ومؤسساته ويخضع لقواعد سلوك مغايرة لما هي عليه في المجتمع الواقعي التقليدي.

خامسًا: منهج الدراسة وأدواتها وعينتها:

- **نوع الدراسة:** تُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعمد إلى وصف مهددات الأمن الفكري، وتبيان روافدها والقوى التي تقف ورائها، وتحليل الأسباب الكامنة وراء هذه المهددات الفكرية والثقافية، والحلول المقترحة لتجاوزها ومعالجتها.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي، باعتباره من أنسب المناهج العلمية لوصف ظاهرة اجتماعية منتشرة في مجتمع أو عينة كبيرة من المستجيبين.
- **مجتمع الدراسة:** فقد عمدت الباحثة إلى تطبيق دراستها على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وذلك باعتبارهم من الفئات الأعلى تعليمًا، والأكثر دراية بما يجول في الفضاء الرقمي من ظواهر وأفكار ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعي بصفة عامة والأمن الفكري على وجه الخصوص.
- **مصادر جمع البيانات:** شبكة الإنترنت العالمية للحصول على المصادر والمراجع التي أُستخدمت في مناقشة النتائج وتفسيرها، وموقع جامعة الفيوم، وذلك للحصول على البريد الإلكتروني لأعضاء هيئة التدريس.
- **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لإجراء الدراسة الميدانية، تلك التي تضمنت ١٦ سؤالًا (منها مقياس لمدى انتشار بعض الظواهر والأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري). وقد جرى التحقق من صدقها من خلال تحكيم ثلاثة من المحكمين (٢ أستاذ علم اجتماع و ١ أستاذ علم نفس) أما فيما يتعلق بالثبات فلم يتم التحقق منه. لقد

عمدت الباحثة إلى تطبيق الاستمارة إلكترونيًا (عبر تطبيق Google Form)، نظرًا لظروف عمل كثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (جامعة الفيوم) ومعاونيهم، وكذلك لظروف الجائحة وضرورة التباعد. وتم إرسال رابط استمارة الاستبيان إلى كل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم(*) – وعددهم ٢١٣٤ فرد– عبر البريد الإلكتروني، وذلك في الفترة من ٣١ يناير ٢٠٢٢ إلى ١٩ مارس ٢٠٢٢.

- **عينة الدراسة:** بلغ عدد من استجابوا لدعوة تعبئة الاستبيان ١٥٠ مفردة، وربما يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، قد لا يهتمون كثيرًا بتصفح ومتابعة بريدهم الإلكتروني، أو أن بريدهم الإلكتروني الجامعي غير مفعل، وربما لأن الغالبية العظمى منهم غير مهتمين بتعبئة استبيان يقع خارج نطاق تخصصاتهم، ويمكن وصف العينة على النحو التالي:

١. تشمل العينة ١٥٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؛ منهم ١٤% معيد، و١٧.٣% مدرس مساعد، و٢٩.٣% مدرس، و ٢٠.٧% أستاذ مساعد، و١٨.٧% أستاذ (شكل رقم ١).

(*) تم إرسال رابط استمارة الاستبيان لكل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والموجودين على موقع جامعة الفيوم على الرابط التالي:

https://www.fayoum.edu.eg/findstaff.aspx

شكل رقم (١)

توزيع العينة بحسب الدرجات العلمية–الوظيفية

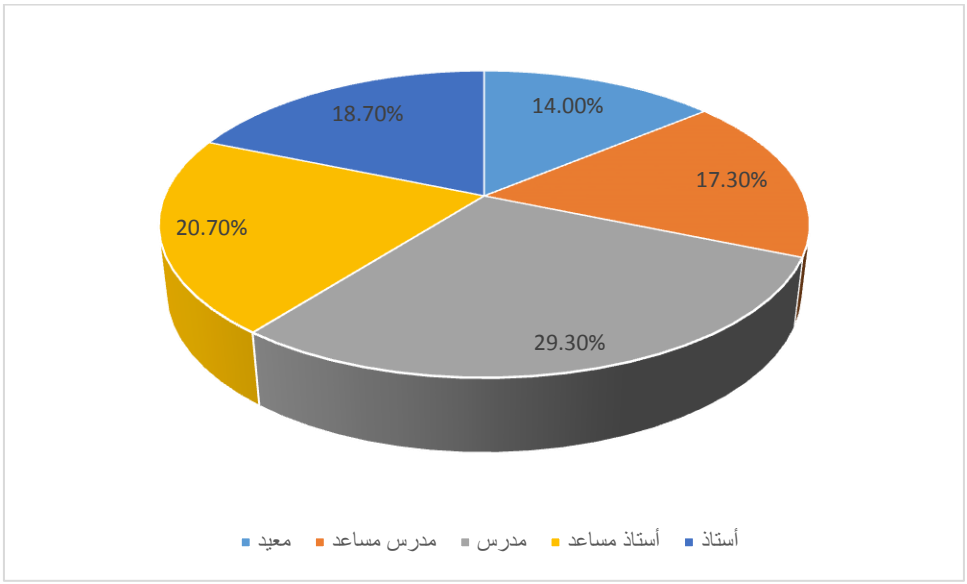

٢. وفيما يتعلق بالنوع، كانت هناك غلبة للإناث على الذكور في نسبة الاستجابة (شكل رقم ٢)، حيث بلغت نسبتهن من إجمالي العينة نحو ٦٢.٧% مقابل ٣٧.٣% للذكور، من المجتمع الأصلي (أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم).

شكل رقم (٢)

التوزيع النوعي لعينة الدراسة

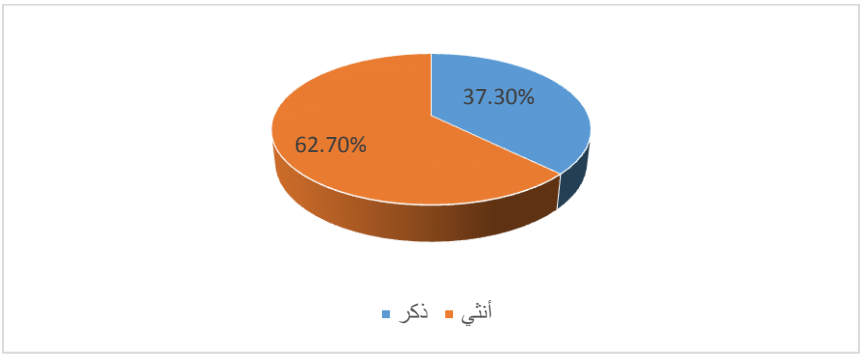

٣. أما فيما يتعلق بالعمر، فإن الشكل التالي (رقم ٣)يوضح أن نحو ٢٢% من عينة الدراسة هم دون الثلاثين من العمر، وأن ٣٢.٧% يقعون في الفئة العمرية (من ٣٠– أقل من ٤٠)، و٢٧.٣%في الفئة (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠)، و ١٠.٧% في الفئة (من ٥٠ إلى أقل من ٦٠) و٧.٣% يقعون في الفئة العمرية (٦٠عام فأكثر).

شكل رقم (٣)

التوزيع العمري للعينة

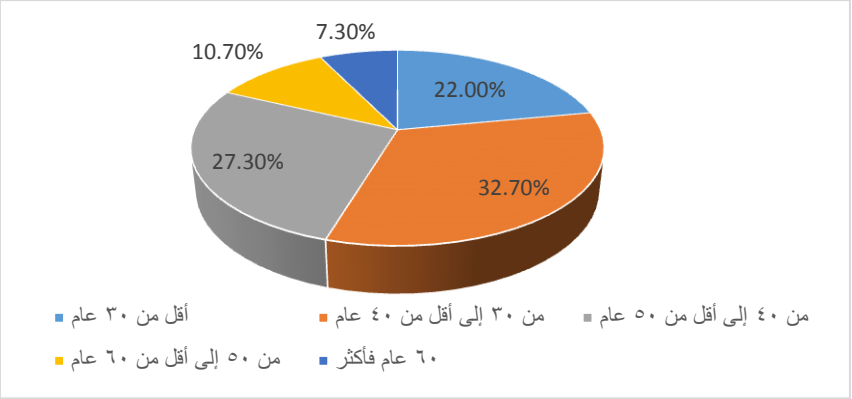

٤. وفيما يتصل بتوزيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على نوع الكلية (عملية –نظرية)، فإن الشكل التالي (رقم ٤) يوضح أن نحو ٧٣.٣% من عينة الدراسة يعملون في كليات يغلب عليها الطابع النظري ككليات التربية والآداب والحقوق والألسن، و٢٦.٧% منهم يعملون في كليات يغلب عليها الطابع العملي ككليات الطب والصيدلة والعلوم.

شكل رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة بحسب نوع الكلية

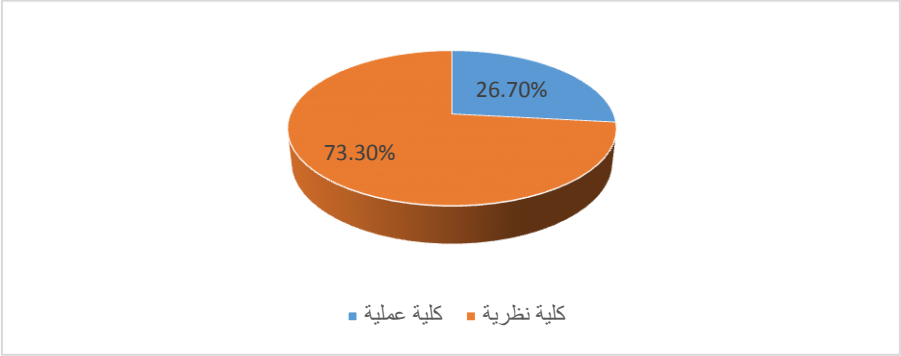

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، يمكن للباحثة مناقشة نتائجها عبر المحاور التالية:

١. الأمن الفكري والهندسة الاجتماعية المهددة.

٢. سبل تحقيق الأمن الفكري "نحو هندسة اجتماعية بناءة".

٣. مستقبل الأمن الفكري للمجتمع المصري "رؤى عينة الدراسة".

أولًا: الأمن الفكري والهندسة الاجتماعية المهددة:

في هذا المحور، سنحاول الإجابة على تساؤل رئيس مفاده: ما مدى انتشار بعض الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري (أفكار الإلحاد –الموضة– المثلية الجنسية– الإباحية– الشائعات– التطرف الفكري السياسي–التطرف الفكري الديني– الرغبة في الهجرة– خطاب الكراهية ضد الآخر)؟ وكيف تؤثر مثل هذه الأفكار على أمن وسلامة المجتمع؟ وما الأسباب التي تجعل بعض هذه الأفكار تلقى قبولًا لدى بعض الشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع المصري؟ وذلك كله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، من منظور الهندسة الاجتماعية المهددة للأمن الفكري للمجتمعات.

وبحسب ذلك، فإذا كانت الهندسة الاجتماعية تحمل في طياتها مجموعة كبيرة من التقنيات الاجتماعية والثقافية التي تستهدف بنى المجتمعات من أجل تحسينها أو تغييرها على نحو يجعلها تحقق الأهداف التي تنشدها هذه المجتمعات، وذلك هو نفس هدف العلم الاجتماعي منذ نشأته في بواكير القرن التاسع عشر، إلا أن استخدامات هذه النوع من الهندسات لم تكن لصالح المجتمعات على طول الخط، حيث بدأت تستخدمها بعض القوى المعادية –داخليًا وخارجيًا– من أجل النيل من مجتمعات بعينها.

وعلى هدي ذلك، إذا لم تستخدم الدولة تقنيات الهندسة الاجتماعية من أجل تحسين مجتمعاتها وحلحلة أزماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإنها بذلك تترك هذه التقنيات في يد العديد من الفاعلين المحليين والدوليين من أجل تحقيق مآرب قد لا تكون في صالح المجتمع، وبدلًا من أن تبادر الدولة الوطنية باستخدام هذه التقنيات في معالجة مشكلاتها، فإنها ستضطر لاحقًا لاستخدامها، ليس فقط لمعالجة تلك المشكلات، ولكن أيضًا من أجل مواجهة هجمات هذه التقنيات التي تنفذها قوى معادية.

تستخدم الهندسة الاجتماعية العديد من التقنيات من أجل إحداث تغيير ما في جزء ما من البنية الاجتماعية للمجتمع أو حتى من أجل إحداث تغيير ثوري في هذه البنية برمتها؛ إنها (أي الهندسة الاجتماعية) قد تعمل على العديد من المحاور الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية مستهدفة ليس فقط إحداث تغيير ملحوظ ومؤثر في هذه البنى، ولكن من أجل إحداث تغيير ثقافي فكري يستهدف العقول والقلوب بغية استدامة هذا التغيير.

وبحسب ذلك، تتضح الأهمية الكبرى للأفكار كعامل مستقل في التأثير على كل جنبات البنى الاجتماعية؛ فحتى إذا استهدفت الهندسة الاجتماعية إحداث تغيير

اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، إيجابي أو سلبي، لصالح المجتمع أو لصالح قوى أخرى، فإنها لن تستطيع إنجاز هذه المهمة كاملة إلا باستهداف البنية الفكرية للمجتمع وأفراده وجماعاته من أجل تغيير الأفكار السائدة أو العادات والتقاليد الاجتماعية وطرائق التفكير أو حتى لإدخال أخرى بديلة للبنية الفكرية للمجتمع.

وحول أهمية الفكرة وتأثيرها –سلبًا وإيجابًا– في حياة المجتمعات الراهنة، ترى الغالبية العظمي من عينة الدراسة (٩٨.٧%) أن هناك بعض الأفكار يمكنها أن تؤثر سلبيًا على أمن المجتمعات واستقرارها، وذلك في إشارة قوية وإدراك مستنير لعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لأهمية الأمن الفكري وضرورة المحافظة عليه في خضم الحروب الثقافية التي تستهدف البنى الاجتماعية الثقافية للمجتمعات (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

رؤية عينة الدراسة لإمكانية تأثير الأفكار على أمن واستقرار المجتمع

	الاستجابة	التكرار	النسبة
هل هناك بعض الأفكار يمكنها أن تؤثر سلبًا على أمن واستقرار المجتمع؟	نعم	148	98.7%
	لا	2	1.3%

وفيما يلي نستعرض رؤى عينة الدراسة لمدى انتشار بعض الأفكار والظواهر السلبية في المجتمع المصري، والتي تُمثل تهديدًا مباشرًا على الأمن الفكري، وهي: الإلحاد، وتقليد خطوط الموضة (كالجينز المقطوع، قصات الشعر الغريبة، المثلية الجنسية، الإباحية، الشائعات، التطرف الفكري السياسي، التطرف الفكري الديني، خطاب الكراهية ضد الآخر المختلف الديني أو السياسي أو العرقي ...إلخ، والرغبة في الهجرة.

لا نعني بنسبة انتشار الظاهرة في المجتمع، من وجهة نظر عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الانتشار الحقيقي للظاهرة في المجتمع، ولكن ما نحاول رصده هو تجليات هذه الظواهر في عقول عينة الدراسة؛ بمعنى رؤيتهم لمدى انتشارها. وبالطبع، فالباحثة على وعي بأن هذه الرؤية تخضع لكثير من المحددات؛ أهمها: مدى تعرض/تأذى الفرد بأي من هذه الظواهر قيد الاستطلاع، الخلفية الدينية أو الأيديولوجية، وكذلك الميول والاتجاهات الفردية.

وبالنظر إلى بعض الأفكار/ الظواهر السلبية ومدى انتشارها في بنية المجتمع المصري، من وجهة نظر عينة الدراسة، فإن الجدول التالي (رقم ٢)، يكشف عن أن الشائعات تُعد أكثر هذه الظواهر انتشارًا، حيث يرى أكثر من ٨٠% من عينة الدراسة أن الشائعات منتشرة بدرجة كبيرة في المجتمع، وهي من الظواهر الخطيرة التي تضرب كافة أبعاد الأمن في مقتل، وخصوصًا البعد الفكري.

وتُعد الفجوة المعرفية بين واقع أفراد المجتمع وبين ما يحتاجونه من معلومات وبيانات، في ضوء سهولة وسيولة النشر والتواصل عبر المنافذ الرقمية الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي) في ظل غياب كل قيد على هذه العمليات، هي البيئة الأكثر ملائمة لنمو الشائعات في المجتمع وتمددها إلى كل أفراده. ومن هنا، لنا أن نفترض أنه كلما كان هناك وصولًا سريعًا إلى البيانات والمعلومات الدقيقة –المعبرة عن واقع الجماهير– من مصادرها الرسمية، كلما مَثّل ذلك عقبة كأداء في مواجهة صوت الشائعة على مختلف المستويات.

جدول رقم (٢)

رؤية عينة الدراسة لمدى انتشار بعض الأفكار والظواهر السلبية في المجتمع المصري

الأفكار		غير منتشرة	منتشرة إلى حد ما	منتشرة بدرجة كبيرة
الإلحاد	التكرار	50	84	16
	النسبة	33.3%	56.0%	10.7%
الموضة	التكرار	2	47	101
	النسبة	1.3%	31.3%	67.3%
المثلية الجنسية	التكرار	76	64	10
	النسبة	50.7%	42.7%	6.7%
الإباحية	التكرار	19	76	55
	النسبة	12.7%	50.7%	36.7%
الشائعات	التكرار	1	28	121
	النسبة	0.7%	18.7%	80.7%
التطرف الفكري السياسي	التكرار	13	81	56
	النسبة	8.7%	54.0%	37.3%
التطرف الفكري الديني	التكرار	20	98	32
	النسبة	13.3%	65.3%	21.3%
الرغبة في الهجرة.	التكرار	2	52	96
	النسبة	1.3%	34.7%	64.0%
خطاب الكراهية ضد الآخر الديني/السياسي/العرقي	التكرار	24	78	48
	النسبة	16.0%	52.0%	32.0%

وفي هذا السياق، تأتي دراسة رشاد بن صالح دمنهوري (٢٠١٢) حول سيكولوجية الشائعات وانعكاساتها على تنمية المجتمعات بالتطبيق على الحالة المصرية أبان ثورة يناير ٢٠١١، حيث أشارت النتائج إلى كثافة استخدام الشائعات في المجتمع المصري أثناء الفترة التي أعقبت يناير ٢٠١١ الأمر الذي أثر سلبًا على فواعل التنمية

في تلك الفترة، وكشفت الدراسة عن وجود عدة موضوعات للشائعات في تلك الأونة؛ شائعات التخوين وفقدان الأمن والأمان بنسبة ٣٧.٠١%، شائعات التدهور الاقتصادي ١٠.٢٤%، إثارة الفتن ٧.٠٩%، أحوال الرئيس مبارك ١٦.٥٣%، مواقف المشاهير١٩.٦٨%، وشائعات أحوال القيادة الجديدة ٩.٤٥% من عينة الدراسة(دمنهوري والشربيني وصادق، ٢٠١٢: ١٠٨٨).

وتأتي خطوط الموضة في ثاني الظواهر المؤثرة على الأمن الفكري في المجتمع المصري، حيث يرى نحو ٦٧.٣% من عينة الدراسة أن هذه الظاهرة، التي لا تتوافق مع نمطنا الثقافي في الملبس، منتشرة بدرجة كبيرة، في حين يراها نحو ٣١.٣% بأنها منتشرة إلى حد ما. بيد أن الخطر الفكري الناشئ عن تقليد خطوط الموضة العالمية، لا يتصل فقط ببعد اقتصادي يتمثل في نقل فوائض المجتمع إلى بلدان المنشأ، ولكن يمكن اعتبارهذا التقليد خطوة نحو تغيير ثقافي شامل لكل المكونات الثقافية الأخرى، فمن اللباس إلى المأكل والمشرب مرورًا بالعادات والتقاليد، وصولًا إلى اللغة والدين.

وتأتي ثالثًا ظاهرة فكرية وثقافية واقتصادية خطيرة وهي الرغبة في الهجرة، حيث يرى قرابة ٦٤% من عينة الدراسة أن هذه الظاهرة منتشرة بدرجة كبيرة، ونحو ٣٤.٧% منهم يرون أنها منتشرة إلى حد ما. وبالرغم من الفوائد الفكرية والثقافية، فضلًا عن الاقتصادية، التي يمكن أن يجنيها كل من الفرد والمجتمع من هذه الهجرة، إلا أن هناك العديد من المحددات التي تحول دون فقدان هذه الفوائد؛أهمها: الهدف من الهجرة، ومدتها، ومدى الرغبة في العودة، وطريقة استثمار عوائد الهجرة في الوطن، ومدى ما يشعر به الفرد من انتماء لوطنه، ومدى شرعية الهجرة.

بالنظر إلى هذه المحددات، وكذلك بالنظر إلى التكرار المرتفعة للرغبة في الهجرة، فإن ظاهرة الهجرة تفرض على المجتمع العديد من التحديات. فعندما لا تستطع شرائح واسعة من المجتمع تحقيق ذاتها في مجتمعاتها، في ظل التدفقات المعلوماتية

التي تصور بعض المجتمعات الأخرى خصوصًا الغربية والخليجية بأنها جنة الله على الأرض، تصبح الرغبة في مغادرة الأوطان لأي من هذه الوجهات هي الملاذ. وما يزيد الأمر تعقيدًا، أنه حين تعز القدرة على الهجرة بطريقة مشروعة وآمنة تُمسي الهجرة غير المشروعة هي الحل الأخير الذي لا يستطيع الفرد منه فكاكًا.

وتحل رابعًا ظاهرة التطرف الفكري السياسي، حيث يرى نحو ٣٧.٣% من عينة الدراسة أنها منتشرة بدرجة كبير في المجتمع المصري و٥٤% منهم يرون أنها منتشرة إلى حدٍ ما. ويأتي التطرف الفكري الديني سابعًا. ويعد التطرف الفكري بشقيه السياسي والديني من الظواهر الفكرية الخطيرة التي تطال من استقرار المجتمعات التي تنتشر فيها، حيث تنتشر نزعات العنف ودعوات التحريض من أجل تغييرات سياسية جذرية لا تستند إلى أسس ديمقراطية أو ليبرالية، ولكنها تقوم على أفكار ونزعات شمولية يحملها أصحاب الفكر المتطرف ذوي التطلعات السياسية المناهضة للنظام السياسي القائم.

وفي هذا السياق، حري بنا أن نوضح الخلط الحادث لدى رجل الشارع، وربما بعض المثقفين المصريين من عينة الدراسة ومن غيرهم، بين التطرف الفكري بمظهره الديني وبين التطرف بمظهره السياسي. ففي السياق السياسي المصري، ربما لا نجد تطرف فكري سياسي بمظهره الدكتاتوري أو الفاشي أو النازي أو غير ذلك، ولكن ما نجده بشكل مكثف في كل جنبات المجتمع هو التطرف الفكري الديني السياسي؛ بمعنى استخدام الدين في تحقيق مآرب سياسية لا تمت للدين بصلة، وربما تستخدم العنف أو تدعو لاستخدامه.

يدعونا التحديد السابق إلى القول بأن كثافة استخدام الدين في المجال العام المصري، منذ بواكير الحضارة المصرية وحتى الآن، بشكل رسمي تمثله النخبة الحاكمة أو بشكل غير رسمي تقوده النخب المعارضة أو المواطنون العاديون، أدى إلى اعتبار الدين كونه إحدى أهم ميكانيزمات الحكم والمعارضة في الدولة المصرية منذ

القدم، وبالتالي تم اعتماده كميكانيزم فعّال في كافة العمليات السياسية التي تجري في المجتمع بدءًا من انتخاب مجالس إدارات بعض المؤسسات مرورًا بانتخاب ممثلي الشعب في البرلمان وصولًا لاختيار رأس السلطة؛ رئيس الجمهورية.

وفي هذا السياق، تأتي دراسة **ياسمين السرحان (٢٠٢٠)**، حول الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب والتطرف، لتؤكد أهمية سياسات الأمن الفكري للمجتمع الأردني باعتبارها مثلت الوسيلة الأكثر نجاعة في التصدي لظواهر الإرهاب والتطرف الفكري في المجتمع في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

وبالتحول إلى ظاهرة الإباحية كإحدى مخلفات العولمة الثقافية، نجدها تأتي في خامس الظواهر التي تعاني منها البنية الفكرية والثقافية في المجتمع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث وجد نحو ٣٦.٧% منهم أن هذه الظاهرة منتشرة بدرجة كبيرة في المجتمع، و ٥٠.٧% منهم يرون أنها منتشرة إلى حد ما. وعلى الرغم من أن الإباحية من الظواهر الاجتماعية التي ترافق مختلف المجتمعات الإنسانية –قديمًا وحديثًا– بغض النظر عن درجة تطورها على السلم الحضاري، فإن وجودها بدرجة كبيرة في مجتمع كالمجتمع المصري–بحسب عينة الدراسة– والذي كان يُنظر إلى باعتباره من أكثر مجتمعات المنطقة تدينًا ومحافظة وتجانسًا، ربما يعني أن المجتمع قد تعرض بكثافة إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلًا عن الفكرية الممنهجة، التي نجحت بدرجة ما في النيل من أصالته.

فتحت عنوان مصر الأولى عربياً والـ١٨ عالمياً فى زيارة المواقع الإباحية، أشار خالد عمرو عبد الحليم، في ستمبر عام ٢٠١٥ في جريدة المصري اليوم الإلكترونية، إلى أن مصر احتلت المركز الثامن عشر عالميًا والأول عربيًا من حيث مشاهدة الأفلام الإباحية، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة مواجهة مثل هذه الثقافة، خصوصًا وأنها لا تتوقف عند نشر تقليد مستهجن دينيًا واجتماعيًا، ولكنها تعمل على

نشر ثقافة جنسية منافية للأعراف والقوانين الوطنية والدولية، كالبغاء واغتصاب الأطفال، وزنا المحارم، فضلًا عن الشذوذ الجنسي وغيرها من الأنماط الجنسية المستهجنة على نحو عالمي.

وخلافًا لمنتجات الـPlayboy القديمة، فإن وتيرة استخدام الشذوذ والعنف الجنسي والتمييز العنصري والممارسة الجنسية لدى المراهقين دون السن القانونية في تزايد مستمر بغية إحداث مزيد من التأثير وتوسيع طيف الجمهور من مختلف الأذواق الجنسية. ويضاف إلى ذلك إلى أن هذه الصناعة الإباحية الحالية قد عممت السادية وما يُعرف بالعبودية الجنسية، وتلك ممارسات لم تكن واسعة الانتشار من قبل، ومنها لم يكن مطروقًا في هذه الصناعة، لكنه اُستنبط وأُعيد إنتاجه ليظهر على ما هو عليه الآن(ونوس، ٢٠١٣: ٢٩٧).

أما بالنظر إلى سابع الظواهر الفكرية التي تلحظ عينة الدراسة وجودها بدرجة كبيرة في المجتمع المصري، تحل ظاهرة خطاب الكراهية ضد الآخر، حيث يرى ٣٢% من عينة الدراسة أنها منتشرة بدرجة كبيرة في المجتمع. وبتفحص هذه الظاهرة، لا نجدها فقط ناجمة عن مخلفات العولمة الثقافية –العَرضية– التي أُبتليت بها العديد من المجتمعات، ولكنها جاءت نتاجًا لعمليات هندسة اجتماعية ممنهجة خضعت لها العديد من مجتمعات العالم الثالث إبان فترة الاستعمار وبعدها من أجل إشعال نار الفتنة الطائفية والحروب الأهلية، وذلك لضمان استمرار سيطرة المستعمر على مستعمراته عبر تقسيمها إلى كنتونات سياسية يسهل السيطرة عليها واقتيادها.

وبالرغم من أن نسبة معتبرة من عينة الدراسة ترى ان خطاب الكراهية ضد الآخر مُنتشر بدرجة كبيرة، إلا المجتمع المصري لا يزال أكثر مجتمعات المنطقة تجانسًا – بالنظر إلى متغيري العرق والدين باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين اللذين بهما بعض التباينات داخل المجتمع– ولا تعدو الحوادث الطائفية التي تحدث داخل المجتمع سوى

حوادث فردية، ولكن الأمر يحتاج إلى تدخلات سريعة في مثل هذه الحوادث من أجل ضمان عدم تمددها إلى منطقة أكبر أو انتقالها إلى مناطق أخرى أو تكرارها في وقت لاحق، الأمر الذي يتطلب سياسات اجتماعية تتسم بالمساواة والعدالة.

وفي الأخير تحل ظاهرتي الإلحاد والمثلية الجنسية، حيث يرى نحو ١٠.٧% و٦.٧% من عينة الدراسة أن هاتين الظاهرتين منتشرتين بدرجة كبيرة في المجتمع على التوالي. وعلى الرغم من أن الإلحاد ظاهرة اجتماعية باثولوجية وجدت منذ وجدت الأديان، فإن وجودها في مجتمع متدين كالمجتمع المصري إنما هو إنذار بالخطر الذي يحدق بالبنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع. فالدين هو أحد أهم مكونات الهوية الثقافية للمجتمع المصري، وبالتالي، فإن تعرضه للاهتزاز في نفوس البعض ربما يُعرض المجتمع برمته إلى مزيد من التغيرات الاجتماعية والثقافية الجذرية، وما قد يترتب على ذلك تغييرات ثورية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، جاءت دراسة **أسماء بنت محمد عقيل (٢٠٢٢)**، والتي أجريت في المجتمع السعودي، لتكشفت عن أن أكثر من ٣٦% من عينة الدراسة قد أقروا بمقابلة شخص على الأقل ذات أفكار لا دينية أو إلحادية، وكانت أهم الأسباب التي سيقت من قبل عينة الدراسة لانتشار مثل هذه الأفكار: الجهل بالدين، التشدد الديني وترك الوسطية، حب الهوى والشهوات،الخلط بين الالتزام الديني والإرهاب، الانفتاح على ما يُطرح في وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، الكبت الاجتماعي والمشاكل الأسرية، فضلًا عن الدواعي السياسية أو الاقتصادية والهجرة الخارجية.

وفيما يتصل بالمثلية الجنسية، فإنها كإحدى مخلفات العولمة الثقافية قد جاءت نتاجًا لعمليات هندسة اجتماعية قادتها العديد من الصناعات الثقافية الغربية بالأساس (مثل NETFLIX) من أجل ضرب الهويات وإحداث العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية، وجر المجتمع إلى سجالات اجتماعية وثقافية ودينية ثانوية وإبعاده عن

النقاشات الضرورية من أجل إجراء تحديثات في البنى الاقتصادية والسياسية القائمة، الأمر الذي يضمن استمرار التبعية للمراكز المتروبوليتانية الرأسمالية التي تقود الدفة.

جماع ما سبق نتائج تتصل بالظواهر والأفكار المعيبة التي تقر عينة الدراسة بانتشارها –بدرجات متفاوتة– بالمجتمع المصري، تتفق مع ما جاءت به دراسة **سعيد إسماعيل علي (٢٠١٩)**، حيث كشفت عن مجموعة من المهددات التي تؤثر على الأمن الفكري للشباب، ومنها: حروب الجيل الرابع، والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، والتي تنتهج سياسة التفتيت والتجزئة للمجتمعات، إلى جانب التعصب الفكري، ثم التشدد الديني والابتعاد عن الوسطية، وتعطيل العقل عن الفهم الصحيح للدين، وقصور الاستيعاب الاجتماعي والسياسي للشباب وعدم مشاركتهم في صنع واتخاذ القرار، ثم الفقر والجهل.

خلاصة القول، إنه على الرغم من إمكانية وجود العفوية وغياب القصدية في وجود بعض هذه الظواهر المعيبة في المجتمع المصري، وبالتالي قد يكون وجودها طبيعيًا في ظل التفاعلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع وفي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات المعاشة، إلا إنه يمكننا اعتبار تلك الظواهر المهددة للأمن الفكري للمجتمع كونها عمليات اجتماعية ثقافية تمارسها القوى المسيطرة (بالتعاون مع بعض القوى المحلية)، تلك العمليات التي ربما لا تستهدف مجتمع بعينة، ولكنها موجهة لعدد من المجتمعات من أجل تفكيك بناها الفكرية والثقافية، ومن ثم جرفها إلى تيار العولمة، وبالتالي استعمارها ثقافيًا، ومن ثم إمكانية قيادتها إلى حيث تريد القوى القائدة لهذا التيار العولمي العاتي.

فباستخدام تقنيات وأساليب الهندسة الاجتماعية تقوم بعض القوى بطرح العديد من الأفكار الغريبة عن المجتمعات المستهدفة (مدعومة بأدوات اقتصادية واجتماعية

وثقافية)، ولكن هذه الأفكار تخضع لعدد من المراحل قبل أن تقبل بها المجتمعات المستهدفة وتأخذ بها وتستدمجها في نمطها الثقافي، وهي(العقيل، ٢٠١١: ١١٢-١١٣):

١. **مرحلة الإحساس:** وتتمثل في السماع أو معرفة الموضوع أو الفكرة الجديدة، وهي أولى مراحل الهندسة الاجتماعية التي تستخدم فيها مختلف الوسائل الإعلامية والدعائة لنشر أفكارها.
٢. **مرحلة الاهتمام:** وفي تلك المرحلة يسعى الأفراد إلى تجميع المعلومات حول الفكرة الجديدة، بهدف تحديد درجة فائدتها، وذلك على اعتبار أن البشر عقلانيون يستهدفون تحقيق المتعة وتجنب الألم.
٣. **مرحلة التقييم:** وفي هذه المرحلة يتم اختبار المعلومات المستقاه وتفسيرها وفق الظروف السائدة، وهنا تقوم تقنيات الهندسة الاجتماعية بعملها، حيث يتم طرح الأفكار التي تلعب على سيكولوجيا الجماهير واحتياجاتهم، وفي هذه المرحلة إما يتم قبول الفكرة الجديدة أو رفضها.
٤. **مرحلة المحاولة:** وهي مرحلة تجريب الفكرة الجديدة أو تقليدها.
٥. **مرحلة التبني:** وفي هذه المرحلة يتحقق الهدف النهائي للهندسة الاجتماعية، حيث يتم اعتماد الفكرة بشكل نهائي لتأخذ مكانها في النسق الفكري والثقافي للفرد، ومن ثم المجتمع.

وعلي هدي ذلك، تنتشر الفكرة الجديدة خلال النسق الاجتماعي الثقافي المستهدف، سواء أكانت هذه الفكرة اختراعًا جديدًا داخل الثقافة أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة علملية الانتشار الثقافي، ثم تحدث قلقلة للأفكار القديمة نتيجة دخول هذه الفكرة الجديدة، ثم تحدث تغيرات توافقية في الأفكار المتصلة بالفكرة الجديدة، وفي النهاية تأخذ هذه الفكرة مكانها في النسق الثقافي ما لم تتعرض إلى الخلخلة بدخول أفكار أخرى جديدة، أو بمواجهة مجتمعية شاملة (العقيل، ٢٠١١: ١١٣)

وحول تأثير هذه الأفكار وتلك الظواهر الباثولوجية على البنى الاجتماعية، فإن الجدول التالي (رقم٣) يكشف عن أن عينة الدراسة ترى أن هناك جملة من التأثيرات السلبية على المجتمع جراء تلك الظواهر والأفكار، وذلك –بالترتيب– على النحو التالي:

١. تشويه الثقافات المحلية.
٢. ضعف الانتماء للوطن.
٣. الهجرة.
٤. سيادة حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي.
٥. انتشار نزعات التطرف والعنف والإرهاب.
٦. التحول إلى الانتماءات الفكرية والمذهبية والعرقية الضيقة على حساب الانتماء الوطني.
٧. انتشار بعض الأمراض المرتبطة بالإباحية والمثلية الجنسية.

جدول رقم (٣)

رؤى عينة الدراسة لتأثير الأفكار والظواهر السلبية على أمن وسلامة المجتمع

		التكرار	النسبة
تأثير الأفكار السلبية على سلامة وأمن المجتمع	انتشار نزعات التطرف والعنف والإرهاب.	87	58.0%
	تشويه الثقافات المحلية للمجتمع.	116	77.3%
	ضعف انتماءات الشباب لوطنه.	111	74.0%
	تحول الانتماءات إلى انتماءات مذهبية وفكرية وعرقية ضيقة.	82	54.7%
	سيادة حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي لدى شرائح واسعة.	105	70.0%
	هجرة الشباب والكفاءات.	110	73.3%
	انتشار بعض الأمراض المرتبطة بالإباحية والمثلية الجنسية.	64	42.7%
عدد المستجيبين		150	

والمتأمل فيما طُرح للتو من تأثيرات للظواهر الاجتماعية السلبية على البنية الاجتماعية سيجد أن معظم هذه التأثيرات تستهدف البنية الفكرية والثقافية للمجتمع بالأساس، وذلك بغية ضرب أساس الهوية الوطنية، الأمر الذي ربما يُيسر المزيد من عمليات التحول الثقافية والاجتماعية، ومن ثم عمليات تحول اقتصادية وسياسية تجعل المجتمع أكثر تبعية واعتمادية على للقوى الإمبريالية العالمية، تلك التي لا تتحكم في مجريات السوق الاقتصادية العالمية فحسب، بل باتت تُسيطر على سوق الأفكار وجريانها بين مختلف المجتمعات أيضًا.

أما عن مصادر هذه الظواهر وتلك الأفكار المهددة للأمن الفكري للمجتمع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة، فنجدها تنقسم إلى ثلاثة مصادر رئيسية بحسب الجدول التالي (رقم ٤)؛ الأول: يتصل ببعض القوى الخارجية التي قد تحاول التغلغل في بنى المجتمع للعبث بثوابت هويته بغية تحقيق مآرب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، ويتمثل المصدر الثاني لتلك الأفكار والظواهر المعيبة في بعض القوى الداخلية المعارضة للنظام السياسي القائم، فقد تستخدم بعض قوى المعارضة بعض الأفكار من أجل الحشد والتعبئة للذات وفض المناصرين حول النظام القائم، بغية تأسيس شرعية وسحب أخرى.

جدول رقم (٤)

رؤى عينة الدراسة لمصادر تلك الأفكار والظواهر السلبية

		التكرار	النسبة
مصدر تلك الأفكار	قوى خارجية	82	54.7%
	قوى داخلية معارضة للنظام القائم	45	30.0%
	عمليات الاختراق الثقافي	127	84.7%
	أخرى	12	8.0%
الإجمالي		150	

ويتعلق المصدر الثالث لهذه الأفكار والظواهر في عمليات الاختراق الثقافي، تلك التي تحمل جانبين أحدهما عفوي وغير مقصود تُيسره تقنيات السموات المفتوحة، حيث تنتشر السمات الثقافية عبر الشاشات بشكل غير مقصود في خضم المنافسة في سوق الصناعات الثقافية، والجانب الآخر مقصود ومخطط له، وهو أحد وسائل الهندسة الاجتماعية من أجل إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وربما اقتصادية وسياسية في المجتمعات المستهدفة بما يخدم القوى المهاجمة.

لا يتوقف الأمر عند استخدام القوى الكبرى لتقنيات الهندسة الاجتماعية من أجل إحداث تشوهات ثقافية بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها فقط، ولا عند استخدام قوى المعارضة لهذه التقنيات لكسب موطئ قدم في خضم الصراع السياسي أو الاقتصادي في المجتمع، ولكن متد ليشمل طيف واسع من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من الأفراد أو الجماعات الصغيرة.

ففي المجتمع الرقمي، تُمكن التكنولوجيات الحديثة ليس فقط القوى الرأسمالية الكبرى، بل أيضًا العديد من الجماعات الصغيرة الأخرى بمعدلات متفاوتة، من نشر رسائلها وأفكارها. وتتجلى هذه الديمقراطية الرقمية في حقيقة التنوع الكبير للفاعلين الممثلين على الشبكة الدولية للمعلومات، بدءً من المنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان والبيئة، مرورًا بمعارضي العولمة ذاتها، ووصولًا إلى الحركات النازية والراديكالية والدينية، وهو الأمر الذي يجعل الفضاء الرقمي يموج بالعديد من الرسائل والأفكار التي لا يمكن حصرها أو السيطرة عليها، ما يمثل تهديدًا للأمن الفكري للمجتمعات كافة، وينبئ بتغيرات اجتماعية وثقافية جذرية في المستقبل للعديد من هذه المجتمعات (حمزاوي، ٢٠٠٥: ١٤٢).

وبالتحول إلى وسائط نقل ونشر هذه الأفكار والظواهر المعيبة داخل المجتمع، فإن الجدول التالي (رقم (٥) يكشف عن أن معظم عينة الدراسة (٨٨.٧%) ترى أن

وسائل التواصل الاجتماعي –مثل فيس بوك وتويتر ويوتيوب– هي من أهم وسائط نقل ونشر مثل هذه الظاهر الفكرية في المجتمع المصري، في حين يرى نحو ٧٨.٧% من عينة الدراسة أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروئة لا تزال من الوسائط المهمة في نشر هذه الأفكار بالرغم من طغيان وسائل التواصل الإلكترونية على المجال العام العالمي، وفي الأخير يحل التواصل الشخصي مع حاملي هذه الأفكار كأحد وسائط نقل هذه الأفكار ونشرها داخل المجتمع (٢٨.٧%).

جدول رقم (٥)

وسائط نقل ونشر الأفكار والظواهر المعيبة داخل المجتمع

	الوسائط	التكرار	النسبة
وسائط نقل ونشر هذه الأفكار	وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروئة	118	78.7%
	وسائط التواصل الاجتماعي عبر الشبكة	133	88.7%
	التواصل الشخصي المباشر مع حاملي هذه الأفكار	43	28.7%
الإجمالي		150	

وفي هذا السياق، تأتي دراسة **فاطمة النور محمد شاهين (٢٠١٨)**، حول انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري بالجامعات السودانية، لتؤكد نتائج دراستنا الراهنة، حيث خلصت إلى أن طلاب الجامعات السودانية يعتمدون بشكل أساسي على شبكات التواصل الاجتماعي في الحصول على معلوماتهم، كما وجدت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأمن الفكري واستخدام شبكات النواصل الاجتماعي، وهو ما عنى افتقاد الأمن الفكري لدى عينة الدراسة وتشويه هويتهم الوطنية.

وللمتأمل في الجدول التالي(رقم٦) أن يجد أن هناك تشابكًا بين الأمن الفكري للمجتمع وبين أبعاد الأمن الإنساني كافة(*)، مصداقًا لمقولة تبعية البنية الفوقية الفكرية الثقافية للبنية التحتية الاقتصادية، أو على النقيض تبعية البنية التحتية الاقتصادية للبنية الفوقية الفكرية، حيث تتأثر البنية الفكرية والثقافية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر فيها، وذلك في حلقة دائرية تبدأ بالأمن الفكري وتنتهي إليه.

ويتفق هذا التحليل مع ما جاءت به دراسة **علي بن فهد المسردي (٢٠٠٧)**، حيث وجد أن تحقيق الأمن الفكري لدى الفرد أو الجماعة يؤمن تحقيقًا تلقائيًا لأبعاد الأمن الإنساني الأخرى، ذلك على اعتبار أن أن موضوع الأمن الفكري هو العقل، والعقل هو مناط القيادة العليا الواعية المميزة للإنسان، ومن ثم إذا صلح هذا العقل وما يحوي صلحت به كل الجوانب الأخرى للأمن الإنساني الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والشخصية والغذائية والصحية.

جدول رقم (٦)

الأسباب التي تجعل الأفكار والظواهر المعيبة تلقى قبولًا لدى بعض الفئات والشرائح الاجتماعية

		التكرار	النسبة
الأسباب التي تجعل الأفكار المعيبة تلقى قبولًا لدى بعض الفئات والشرائح الاجتماعية	بسبب الظروف الاقتصادية التي يعانيها هؤلاء الشباب.	109	72.7%
	بسبب الظروف السياسية التي تمر بها البلاد	56	37.3%
	لعدم وجود قنوات شرعية للحوار وتبادل الآراء	85	56.7%
	لتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بأدوارها	117	78.0%
	أخرى	10	6.7%
الإجمالي		150	

(*) هناك سبعة أبعاد رئيسة للأمن الإنساني حددها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ في: الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، ولكننا نحاول في هذه الدراسة أن نضيف الأمن الفكري كأحد أبعاد الأمن الإنساني الأكثر أهمية.

فبالنظر إلى الجدول السابق، تتعدد الأسباب التي تجعل مثل هذه الأفكار المعيبة تلقى قبولًا لدى شرائح واسعة من المجتمع المصري؛ تتأسس هذه الأسباب جميعًا على قاعدة أن الهندسة الاجتماعية بتقنياتها المتعددة تستغل نقاط الضعف البشرية الفردية والجماعية من أجل تحقيق مآربها في المجتمعات المستهدفة، ويمكننا إجمال هذه الأسباب، التي تُيسر عمل الهندسة الاجتماعية المهددة للبنية الاجتماعية، على الترتيب– بحسب استجابات عينة الدراسة– على النحو التالي:

١. تراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بالدور المنوط بها في عملية التطبيع الاجتماعي ونقل هوية وتراث المجتمع للأجيال الناشئة.
٢. الظروف الاقتصادية التي تعانيها العديد من شرائح المواطنين.
٣. غياب قنوات شرعية للحوار وتبادل الآراء.
٤. الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع خلال العقد الأخير.

خلاصة القول، تلعب الهندسة الاجتماعية على نقاط الضعف البشرية مستغلة الحاجات الإنسانية فتعمل على إبرازها وتأكيدها وتأجيجها عبر الآلة الدعائية الإعلامية في مجتمع رقمي مفتوح على مصراعيه، بغض النظر عن مدى نبل الأهداف التي يسعى مستخدم هذه التقنية إلى تحقيقها، ليس هذا فحسب، بل تعمد الهندسة الاجتماعية إلى خلق حاجات إنسانية جديدة لم تكن موجودة في كثير من المجتمعات، أو قل لم تكن بنفس الدرجة والكيفية التي يُراد لها الشيوع والانتشار.

ثانيًا: سبل تحقيق الأمن الفكري "نحو هندسة اجتماعية بناءة":

وفي هذا المحور، سنحاول جاهدين الإجابة على التساؤل البحثي الذي مفاده: **ما أهم أُطر المعالجة المؤسساتية –التي يطرحها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم– من أجل هندسة اجتماعية بناءة للتأمين الفكري والثقافي للمجتمع؟** وذلك من منظور

الهندسة الاجتماعية البناءة التي تستهدف تنمية المجتمعات وترقيتها انطلاقًا من واقعها وظروف خصوصيتها الثقافية والحضارية والاقتصادية والسياسية.

وتنظر الهندسة الاجتماعية إلى المجتمع باعتباره كائن يتم التخطيط له وإدارته وتحسينه باستمرار. وفقًا لـ **ألفا ميردال Alva Myrdal**، يلعب العلم الاجتماعي دورًا بناء في السياسة؛ أي أنه لا يتعلق فقط بتحليل المشكلات الاجتماعية، ولكنه أيضًا يعمل على اقتراح سياسات وتدابير مناسبة ليتم تنفيذها في حل المشكلات. وهذا يعني أن على السياسيين أن يعتمدوا بشكل أكبر على المهندسين الاجتماعيين في حلحلة المشكلات وتوجيه السياسات (Blomgren, 2017: 2).

هناك نوعان مختلفان من الهندسة؛ إحدهما يوتوبي يفترض إمكانية إحداث تغيير جذري للبنى الاجتماعية، والآخر تدريجي، ذلك الذي ينقسم إلى نوعين؛ **الأول** هو هندسة الرفاهية التي تستخدم أساليب التخطيط الاجتماعي من أجل خلق الهياكل وتدابير الدعم الأخرى بغية تعزيز إمكانيات المواطن للمشاركة في السياسة الثقافية. والدافع هو إنشاء مجتمع متساوٍ يتمتع فيه كل المواطنين بالمساواة في الوصول إلى الثقافة كحق من حقوق الرفاهية، **والثاني** هو المفهوم النفعي حيث تتمثل الفكرة الرئيسية في خلق أكبر فائدة بطرق مختلفة، مثل النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتحسين صحة المواطنين أو المجتمع باستخدام السياسة الثقافية(Blomgren, 2017: 12).

وأيًا ما يكون نوع الهندسة الاجتماعية التي سيتبناها المجتمع في حماية أمنه الفكري والثقافي من الاختراق، فإن هذه العملية يجب أن تخضع لعدد من المراحل بدءًا من الوقاية وانتهاءًا بالعلاج والإصلاح، وذلك على النحو التالي (أحمد، ٢٠١٨: ٢٥٨-٢٥٩):

١. **مرحلة الوقاية من مهددات الأمن الفكري:** ويتم تنفيذ هذه المرحلة عبر مختلف مؤسسات المجتمع وعلى رأسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية والثقافية.

٢. **مرحلة الحوار والنقاش:** ففي حال الفشل في المرحلة السابقة –مرحلة الوقاية– تبدأ هذه المرحلة، وفيها تتم مواجهة الأفكار بنظيراتها من أجل تصحيح الأفهام والعدول عن الأفكار المتطرفة.

٣. **مرحلة التقويم:** وفي هذه المرحلة يتم تشخيص الأفكار المنحرفة وتقدير مدى خطورتها، وهنا كذلك تكون مواجهة الأفكار بالأفكار من خلال متخصصين قادرين على الحوار بالحجج والبراهين.

٤. **مرحلة المسائلة والمحاسبة:** ويتم الوصول إلى هذه المرحلة عندما تفشل المراحل السابقة في الإقناع والعدول عن الأفكار المنحرفة، وهنا يكون دور الأجهزة الأمنية والقضاء للتصدي لهذه الأفكار.

٥. **مرحلة العلاج والإصلاح:** وهي مرحلة مكملة لسابقتها ومبنية عليها، وغالبًا ما تتم هذه المرحلة في المؤسسات العقابية، حيث يتم تكثيف الحوار من قبل العلماء ورجال الدين وأصحاب الفكر في المجتمع.

وبالنظر إلى السبل الكفيلة بتنفيذ هندسة اجتماعية بناءة، تلك التي تهدف إلى إصلاح ومعالجة الأعطاب التي خلفتها الهندسات الاجتماعية الهدامة التي نالت من بنى المجتمع المختلفة أو التي تستهدف تحقيق تغيير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي إيجابي، فإن عينة الدراسة تطرح العديد من السبل والتقنيات التي تكفل تحقيق الأمن الفكري في المجتمع، تلك التي يمكن القول أنها رؤوى مجموعة من الصفوة المتعلمة لمعالجة أعطاب البنى الفكرية في المجتمع المصري، وذلك على الترتيب–بحسب الاستجابات– على النحو التالي(جدول رقم٧):

١. عودة الأسرة للقيام بأدوارها التقليدية في استيعاب وتنشئة الأجيال.
٢. قيام الدولة بمراقبة المصنفات الإعلامية والإعلانية في مختلف وسائل الإعلام وفلترتها.
٣. التمكين الاقتصادي والسياسي لشرائح أوسع من المجتمع.
٤. قيام المؤسسة التعليمية بدورها كحاضنة للأفكار المعتدلة وكمضاد لنقيضها.
٥. قيام وسائل الإعلام الوطنية بدورها في مواجهة الأفكار الهدامة والشائعات.
٦. قيام المثقفون والمفكرون الوطنيون بدورهم في نشر الأفكار المستنيرة.
٧. قيام المؤسسة الدينية بدورها في تنقية الشوائب التراثية.
٨. قيام المؤسسة الدينية بتصحيح الأفهام بشأن العديد من القضايا الإشكالية.
٩. فتح المجال العام أمام حريات الرأي والتعبير وتكوين الترابطات والتحالفات.
١٠. المواجهة الأمنية لمروجي الأفكار الهدامة والشائعات.
١١. قيام الأحزاب السياسية بدورها كمنصات للحوار والنقاش الحر والديمقراطي.

جدول رقم (٧)

سبل المحافظة على الأمن الفكري للمجتمع

	الاستجابات	التكرار	النسبة
سبل المحافظة على الأمن الفكري في المجتمع المصري	التمكين الاقتصادي والسياسي للشباب.	106	70.7%
	فتح المجال أمام حريات الرأي والتعبير وتكوين الترابطات والتحالفات.	77	51.3%
	أن تقوم وسائل الإعلام الوطنية بدورها في مواجهة الأفكار الهدامة والشائعات.	103	68.7%
	قيام الدولة بمراقبة المصنفات الإعلامية والإعلانية في مختلف وسائل الإعلام وفلترتها.	108	72.0%
	عودة الأسرة للقيام بأدوارها التقليدية في استيعاب وتنشئة الأجيال.	125	83.3%
	قيام الأحزاب السياسية بدورها كمنصات للحوار والنقاش الحر والديمقراطي.	71	47.3%
	قيام المؤسسة التعليمية بدورها كحاضنة للأفكار المعتدلة وكمضاد لنقيضها.	104	69.3%
	قيام المؤسسة الدينية بدورها في تنقية الشوائب التراثية	98	65.3%
	قيام المؤسسة الدينية بتصحيح الأفهام بشأن العديد من القضايا الإشكالية.	97	64.7%
	المواجهة الأمنية لمروجي الأفكار الهدامة والشائعات.	73	48.7%
	أن يقوم المثقفون والمفكرون الوطنيون بدورهم في نشر الأفكار المستنيرة.	102	68.0%
الإجمالي		150	

وللمتمعن في التقنيات السابقة التي طرحتها عينة الدراسة (جدول رقم ٧)، يكشف عن الوعي بضرورة العمل على العديد من المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية والأمنية بغية تدشين نهج متكامل لتحقيق أمن فكري للمجتمع يحفظ به أركانه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الإطار يمكننا توضيح محاور هذا النهج على النحو التالي:

أ. **المحور الاجتماعي –الثقافي:**

ويُعد هذا المحور أهم المحاور لتحقيق هندسة اجتماعية بناءة؛ تتحقق بها مواجهة الأفكار والظواهر المعيبة من ناحية، وبناء وعي وطني بمفردات الهوية الثقافية للمجتمع وأهمية المحافظة عليها لدى الأجيال الحالية والقادمة. وبحسب ذلك، فإن العمل على هذا المحور يجب أن يتضمن العمل على كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تلك المنوطة بنقل تراث وثقافة المجتمع إلى الأجيال الناشئة. وبالتالي، يجب أن يتضمن العمل على هذا المحور –بحسب استجابات عينة الدراسة– ما يلي:

١. **عودة الأسرة للقيام بأدوارها التقليدية في استيعاب وتنشئة الأجيال،** الأمر الذي يفرض ضرورة تقديم مزيد من الدعم للأسرة المصرية من أجل مساعدها على القيام بهذا الدور، وخاصة الأسر الفقيرة والمعوزة والتي تمثل قطاعًا كبيرًا من الأسر المصرية، وذلك لأن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتلق الفرد، وبالتالي، فهي المؤسسة الأولى المنوطة بتنفيذ جانب مهم من الهندسة الاجتماعية التي يهدف المجتمع لتحقيقها في الأجيال التالية، سواء بالقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة أو لتحقيق طفرة في نواحي اقتصادية أو اجتماعية معينة.

٢. **قيام المؤسسة التعليمية بدورها كحاضنة للأفكار المعتدلة وكمضاد لنقيضها،** وتُعد المؤسسة التعليمية هي أولى المؤسسات النظامية التي تتولى عملية نقل الفرد

من الطور البيولوجي إلى الطور الاجتماعي، كما إنها المؤسسة النظامية الأولى التي تتولى تنفيذ هندسة اجتماعية مقصودة وبناءة؛ تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع والمحافظة على تراثة وثقافته.

وفي سياق دور المؤسسة التعليمية في تحقيق الأمن الفكري، جاءت دراسة أحمد عبد الله (٢٠١٧) لتؤكد أن من أدوار عضو هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري: رصد مظاهر ما قد يوجد من انحراف فكري لدى طلابه والمساهمة في تصحيحها بالتعاون مع المتخصصين، وتوجيههم إلى استثمار أوقات الفراغ، وأن من أدوار المناهج الجامعية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب: عرض نماذج تيارات فكرية إيجابية، وتمكين المتعلم من مواجهة الأفكار المنحرفة بالعلم والحجة والأسلوب الحسن، إضافة إلى تنمية ثقافة التسامح لدي الطلاب والتحذير من ثقافة العنف والتطرف والعدوان والجريمة. أما ما يتعلق بالأنشطة الجامعية فيكون من أدوارها: توظيف الجامعة للمناسبات الدينية والوطنية لتأصيل الفكر السليم، وتشجيع الطلاب على الانضمام إلى نظام الأسر لتحقيق نموهم الذاتي والإبداع بما يمكنهم من تحقيق المواطنة الصالحة والبعد عن الإرهاب الفكري.

٣. **قيام وسائل الإعلام الوطنية بدورها في مواجهة الأفكار الهدامة والشائعات،** وحتى وقت قريب كانت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة هي إحدى أهم الأدوات الايديولوجية المنوطة بتنفيذ تنشئة اجتماعية موجهة ومقصودة، ومن ثم تنفيذ هندسة اجتماعية تستهدف مواجهة أفكار وظواهر غير مرغوبة، وإحلال أخرى مرغوبة، ولكن مع التوسع الكبير في استخدام الإنترنت، لم يعد لوسائل الإعلام التقليدية –التلفزيون والراديو والصحف– الدور الأكبر في ذلك الأمر، وذلك إذا ما قُورنت بوسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة على الشبكة العنكبوتية العالمية. وعلى ذلك، يجب استثمار تقنيات التواصل الحديثة ووسائطها من أجل تحقيق

الأهداف الوطنية في مواجهة الأفكار المهددة للأمن الفكري للمجتمع، وكذلك غرس أفكار إيجابية تحقق تغيير اجتماعي وثقافي إيجابي في المستقبل.

ويتضمن العمل على المؤسسة الإعلامية –أيضًا– قيام الدولة بمراقبة المصنفات الإعلامية والإعلانية في مختلف وسائل الإعلام وفلترتها، وبالرغم من صعوبة تنفيذ هذه المهمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بوسائل التواصل الاجتماعية والشبكة العنكبوتية عمومًا، إلا إنها تبقى في غاية الأهمية.

٤. **قيام المؤسسة الدينية بدورها في تنقية الشوائب التراثية،** وعلى الرغم من تنبأ الحداثة بتراجع دور الدين في المجال العام في المجتمعات الحداثية، بل وأنه مع تطور المجتمع سوف ينتهي دور الدين فيه، إلا ان الواقع يشهد بخطأ النبوءة الحداثية؛ فأصبح الدين إحدى أهم محركات العالم المعاصر حتى في أكثر المجتمعات تطورًا وحداثة.

ونظرًا لأهمية هذه المؤسسة في المجتمعات المعاصرة، فإنه يقع على عاتقها – كواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية– تنفيذ جانب مهم من الهندسة الاجتماعية البناءة التي ترنو إلى تحقيق أهداف المجتمع وتأمين هويته وتراثه وثقافته، وهو ما يتطلب منها المواجهة الفكرية والعقيدية لطيف واسع من الأفكار الدينية العلمانية المتطرفة والهدامة وتصحيح الأفهام بشأن العديد من القضايا الإشكالية، تلك التي لم تُحل حتى الساعة منذ عقود، الأمر الذي يجعل من التجديد الديني أمرًا لا مناص منه إذا ما حاولنا اجتثاث الأفكار المتطرفة والعنيفة –المهددة ليس فقط لبنية الدين والثقافة فقط، بل والمهددة لأمن المجتمعات واستقرارها كذلك– من جذورها أو على الأقل وقف تمددها وانتشارها.

ويتضمن العمل على المؤسسة الدينية –أيضًا– حث المثقفون والمفكرون الوطنيون (الدينيون–والعلمانيون) على القيام بدورهم في نشر الأفكار المستنيرة،

ومحاربة نقيضها، وذلك بما يضمن مواجهة حقيقية للأفكار والظواهر المعيبة في المجتمع في ظل وسطية المؤسسات الدينية واستنارة مفكريها من ناحية وتقبل المثقفون العلمانيون من ناحية أخرى.

وفي سياق العمل على المحور الاجتماعي، تأتي دراسة **هايل بن عبدالله الرويلي (٢٠١٢)**، لتؤكد أن تحقيق الأمن الفكري للمجتمع يضمن تعزيز اتجاهات الأفراد والجماعات نحو تحقيق الأمن، والمحافظة على القيم والالتزام بالسلوكيات والتعاليم الدينية، فضلًا عن تأصيل ونشر مبادئ التسامح والسلام في المجتمع، وكذلك الالتزام بالتشريعات والقوانين.

ب. المحور السياسي:

ويتضمن العمل على هذا المحور –من وجهة نظر عينة الدراسة– فتح المجال العام أمام حريات الرأي والتعبير وتكوين الترابطات والتحالفات. حيث إن إغلاق المجال العام في وجه حريات الرأي والتعبير والممارسات السياسية المختلفة، بدءًا من إبداء الرأي في القضايا العامة إلى تكوين التنظيمات الاجتماعية والسياسية المختلفة، يُعد تربة خصبة لأفكار التطرف والعنف السياسي باسم مختلف الإيديولوجيات. وبالتالي فإن فتح المجال العام سيُجنب المجتمع شرور هذه الإيديولوجيات الهدامة من ناحية، وسيقود إلى تحديث سياسي إيجابي تدريجي وغير عنيف، بما يُجنب المجتمع هدر طاقاته واستنزاف مدخراته.

وفي هذا السياق، يتضمن العمل على هذا المحور قيام الأحزاب السياسية بدورها كمنصات للحوار والنقاش الحر والديمقراطي، بما يعمل على التمكين السياسي للمزيد من الشرائح والفئات الاجتماعية. ولعل ما دعى عينة الدراسة إلى اقتراح هذا السبيل من أجل المحافظة على الأمن الفكري للمجتمع هو حالة الوهن التي تنتاب الأحزاب السياسية المصرية منذ عقود على الرغم من السيولة السياسية التي أعقبت يناير

٢٠١١، تلك التي سمحت بتأسيس العشرات من الأحزاب السياسية، ولكنها لم تتعد كونها أسماء على ورق، ولم يكن لمعظمها أدوار تُذكر بين الجماهير المصرية.

ج. المحور الاقتصادي:

ويهدف العمل في هذا المحور إلى التمكين الاقتصادي للعديد من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعوزة، وكذلك المهددة بالفقر والعوز. وينطلق العمل في هذا المحور من افتراض أن للأمن الفكري تشابكات وتداخلات عميقة مع البعد الاقتصادي للمجتمع. وبالتالي، فإذا تحقق الأمن الاقتصادي للمجتمع، فإن ذلك سينعكس حتمًا على الأمن الفكري.

وبحسب ذلك، فإن تحقيق الأمن الاقتصادي لمزيد من الشرائح والفئات الاجتماعية من شأنه أن يعزز الأمن الفكري لديهم، وذلك قائم على فرضية أن الفرد الذي يحقق مستويات عالية من الأمن الاقتصادي له ولأسرته –وذلك في ظل مناخ اقتصادي وسياسي آمن– يكون أقل عُرضة للاستجابة للعديد من الأفكار الهدامة، مقارنة بمن لم يصل لهذا المستوى المتحقق من الأمن الاقتصادي. فالبيئة المعوزة والفقيرة ربما تدفع الأفراد إلى الاستجابة لبعض الأفكار المعيبة التي قد تحقق بعض الإشباعات المؤقتة ولو على حساب إشباعات أخرى سيتنازل عنها الفرد في المقابل.

فلاشك أن مثل هذه البيئات، التي تتسم بالندرة، تُعد أرض خصبة لنمو أفكار التطرف والعنف، خاصة باسم الدين، فضلًا عن نمو العديد من الظواهر الباثولوجية الأخرى كالشائعات كزنا المحارم (في ظل افتقاد الخصوصية) والمثلية الجنسية وزواج الصفقة (وهو زواج قائم على تزويج الفتاة لفترة من الوقت لشخص يتسم بالثراء مقابل مبلغ من المال)، وكذلك الإباحية والرغبة في الهجرة، كل ذلك تحت ضغط الحاجات الاقتصادية الأساسية كالماكل والملبس والمسكن الملائم.

د. المحور الأمني:

على الرغم من عدم جاذبية العمل على هذا المحور لدى بعض المدارس الأمنية الحديثة، خاصة عند التعاطي مع قضايا الأمن الفكري، إلا أن المواجهة الأمنية لأصحاب الأفكار الهدامة ولمروجيها يجب أن تظل على أولويات أجندات التصدي لمثل هذه الأفكار. حيث يرى البعض أن الحروب الفكرية أو قل المواجهات الفكرية يجب أن تكون بأسلحة متشابهة حتى تكون ناجعة في استئصال الأفكار المعادية؛ فحتى عندما يتم القضاء على منبع الفكرة المعيبة فإنها ستبقى–في ظل إمكانية النشر غير المحدود على وسائل التواصل الاجتماعي– في عقول وقلوب عدد لا يمكن حصره من البشر، ومن ثم يجب أن تكون للمواجهة الفكرية الأولوية في هذه العملية.

وفي دراسة حول رؤية الشباب لدور الأمن في مواجهة التطرف الفكري في دولة الأردن، أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الشباب عينة الدراسة قد دعموا دور جهاز الأمن في الحد والوقاية من التطرف الفكري لدى الشباب، حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة (٣.٧٨) من(٥). كما جاء متوسط استجابات عينة الدراسة حول المعوقات والتحديات التي تواجه الأمن في مواجهة التطرف الفكري بنحو (٣.٨٩) من (٥) (المعايطة، ٢٠١٨).

جماع ما سبق، إن التركيز على البعد المؤسساتي في التعاطي مع المجهودات الاجتماعية الثقافية التي تستهدف تحقيق الأمن الفكري للمجتمع، إنما هو تأكيد على أن المطلوب لا يمكن تحقيقه برؤية أحادية أو مجتزأة، إنما يتطلب الأمر الأخذ بالرؤية الشمولية للمشكلات والأعطاب الذي مُني بها الأمن الفكري، وهو ما يتطلب –أيضًا– رؤية كلية شمولية للحلول، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر استراتيجية قومية قادرة على استيعاب الخلل وقادرة على طرح المقاربات الوقائية والعلاجية في ميدان الأمن الفكري المتصل بالصراع الحضاري(سعيد وفرقاني، ٢٠١١: ٥٤).

وبحسب ذلك، يتم تطوير التقنيات الاجتماعية وتنفيذها بشكل متعمد على عكس الممارسات الاجتماعية المتطورة تاريخيًا من قبل متخصصين في مجالات مختلفة، ويتم بناء هذه التقنيات بطريقة محددة تُمكن من إعادة بناء الواقع الاجتماعي على أساس العديد من أنواع التمثيلات والأصول المختلفة: المعرفة العامة، والتقاليد، والأديان، والأساطير، والأيديولوجيا، وما إلى ذلك، وفي الأخير يتم تطوير هذه التقنيات على أساس علمي حصري، وبشكل أساسي على أساس المعرفة الاجتماعية والإنسانية. ومع ذلك، ليس من السهل دائمًا معرفة ما إذا كان بناء اجتماعي معين ، أو ظاهرة اجتماعية معينة، قد نشأت نتيجة لتقنيات الهندسة الاجتماعية أو نتيجة ممارسة عفوية(Argamakova, 2017: 70).

ثالثًا: مستقبل الأمن الفكري للمجتمع المصري" رؤى عينة الدراسة"

وفي هذا المحور سنحاول الإجابة على تساؤل بحثي رئيس مفاده: **ما مستقبل تلك الأفكار والظواهر التي يعانيها المجتمع المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؟**

فبالنظر إلى مستقبل وجود الأفكار والظواهر المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، فإن الجدول التالي (رقم ٨) يكشف عن انقسام عينة الدراسة على أربعة استجابات رئيسية؛ **الأولى:** تضمن انتهاء هذه الأفكار وظهور أخرى بديلة (أقر بهذا السيناريو نحو ٤١.٣٥ من عينة الدراسة)، تلك التي قد تكون إيجابية وداعمة للبنى الفكرية والثقافية الموجودة في المجتمع، وقد تكون سلبية ومهددة للأمن الفكري للمجتمع.

وتمثل السيناريو الثاني –في الترتيب –من حيث استجابات عينة الدراسة–في أن هذه الأفكار والظواهر المعيبة ستسود في المجتمع المصري، حيث رجح هذا السيناريو نحو ٣٠.٧% من عينة الدراسة، وهو الأمر الذي ينذر بالخطر الذي يهدد الأمن

الفكري للمجتمع، ما يضع المجتمع برمته أمام ضرورة المواجهة العاجلة لهذه الأفكار قبل أن تتخطى الكتلة الاجتماعية الحرجة التي تجعل منها جزءً من البنية الاجتماعية الثقافية له.

جدول رقم (٨)

رؤية عينة الدراسة لمستقبل الأفكار المهددة للأمن الفكري للمجتمع

المتغيرات		التكرار	النسبة
مستقبل الأفكار المهددة لأمن المجتمع:	ستبقي على حالها	25	16.7%
	ستسود المجتمع	46	30.7%
	ستظهر أفكار أخرى بديلة لها	62	41.3%
	سينتهي أمرها	17	11.3%
الإجمالى		150	100.0%

وبالتحول إلى السيناريو الثالث –من حيث الترتيب – الذي ترجحه عينة الدراسة، فنجده يؤكد على أن هذه الأفكار والظواهر المهددة للأمن الفكري ستبقى على حالها دون زيادة أو نقصان في انتشارها في المجتمع أو تمددها إلى فئات وشرائح اجتماعية أوسع. ربما ينبع هذا السيناريو من فرضية أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصري ستبقى هي الأخرى على حالها ردحًا من الزمن، وهو ما قد يفرض بقاء هذه الأفكار والظواهر على حالها دون تغيير يُذكر في بنيتها أو تمددها داخل المجتمع.

وفي الأخير يأتي السيناريو القائل بأن هذه الأفكار والظواهر المعطوبة سينتهي أمرها من المجتمع المصري، حيث رجح هذا السيناريو نحو ١١.٣% من عينة الدراسة، وربما يأتي هذا السيناريو من فرضية معاكسة لتلك التي بُني عليها السيناريو الثالث، فإذا كان هذا السيناريو –الثالث– يفترض بقاء البنية الاجتماعية الاقتصادية على حالها دون حدوث تغييرات جذرية تعصف بالبنى الفكرية القائمة، فإن السيناريو

الرابع يُبنى على فرضية أن هذه البنية الاجتماعية الاقتصادية ستخضع لتغييرات جذرية، ما يقود إلى تغيرات مماثلة في البنى الفكرية والثقافية للمجتمع.

وتأسيسًا على هذا الطرح، يحاول كل فريق من عينة الدراسة أن يسوق عدد من الأسباب التي تدعم السيناريو الذي يرجحه لمستقبل الأفكار المهددة للأمن الفكري للمجتمع المصري. وبالنظر إلى الفريق القائل بأن هذه الأفكار سينتهي أمرها، وكذلك الفريق القائل بظهور أفكار أخرى بديلة، سنجد أن الجدول التالي (رقم ٩) يكشف عن عدد من الأسباب التي يسوقها القائلون بهذين السيناريوهين، وهي –على الترتيب– على النحو التالي:

١. لأن الناس بدأت تتفهم خطأ هذه الأفكار.
٢. بسبب العمليات التنموية التي تقوم بها الدولة في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية.
٣. لارتفاع المستويات التعليمية لشرائح واسعة من المجتمع.
٤. لأن هناك مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار.

جدول رقم (١٠)

مبررات السيناريو القائل بانتهاء الأفكار المهددة للأمن الفكري/ ظهور أفكار أخرى بديلة

	الأسباب	التكرار	النسبة
سينتهي أمر هذه الأفكار/ ستظهر أفكار أخرى بديلة:	لأن هناك مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار.	26	32.5%
	لأن الناس بدأت تتفهم خطأ هذه الأفكار.	44	55.0%
	لارتفاع المستويات التعليمية لشرائح واسعة من المجتمع.	31	38.8%
	بسبب العمليات التنموية التي تقوم بها الدولة(الاقتصادية والسياسية والثقافية).	40	50.0%
	أخرى	6	7.5%
الإجمالي		79	

وفيما يتصل بالسيناريو القائل بأن هذه الأفكار والظواهر المعيبة ستسود في المجتمع المصري في المستقبل، فإن الفريق القائل بهذا السيناريو من عينة الدراسة يسوق عدد من الأسباب التي ترجح حدوثه مستقبلًا على النحو التالي (جدول رقم ١١):

١. **لأنه لا توجد مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار**، وبالتالي تستمر هذه الأفكار في الانتشار والتمدد في مساحات اجتماعية أوسع.
٢. **لأن هذه الأفكار منتشرة الآن في نطاق واسع من المجتمع**، ما يعني أنها وصلت إلى الكتلة الاجتماعية الحرجة –من وجهة نظر القائلين بهذا السيناريو– التي يصعب معها إيقاف تمدد هذه الأفكار المعيبة في بقية المجتمع.
٣. **لأن هذه الأفكار مدعومة من قبل بعض القوى الداخلية أو الخارجية**، ما يعني أن المجتمع يخضع لعمليات هندسة اجتماعية مخططة ومدعومة، وهو الأمر الذي يعزز من فرص نجاح هذه الأفكار في الانتشار إذا لم يتم مواجهتها بعمليات هندسية اجتماعية مضادة.
٤. **لأن هذه الأفكار تخاطب احتياجات الناس المادية**، فالهندسة الاجتماعية تستغل نقاط الضعف البشرية من أجل الدخول إلى عقول الأفراد والسيطرة عليها، وبالتالي عندما تخاطب هذه الأفكار الاحتياجات المادية الأساسية للأفراد تزداد فرص نجاحها في الانتشار والتمدد في المجتمع.
٥. **لأن هذه الأفكار تُخاطب عواطف الشباب ووجدانهم**، فعلى نفس المنوال تلعب الهندسة الاجتماعية على سيكولوجيا جماهير الفئة الأعظم في المجتمع المصري وهي فئة الشباب، مستغلة حرماناتهم المادية والنفسية، من أجل تصدير ما تشاء من أفكار إليهم.

جدول رقم (١١)

مبررات السيناريو القائل بسيادة الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع

	الأسباب	التكرار	النسبة
ستسود في المجتمع	لأنها تنتشر الآن على نطاق واسع.	33	70.2%
	لأنه لا توجد مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار.	35	74.5%
	لأنها مدعومة من قبل بعض القوى الداخلية/ الخارجية.	27	57.4%
	لأنها تُخاطب عواطف الشباب ووجدانهم.	18	38.3%
	لأنها تخاطب احتياجات الناس المادية.	21	44.7%
الإجمالي		46	

وبالنظر إلى السيناريو الأخير وهو السيناريو الاستاتيكي القائل بأن هذه الأفكار والظواهر المعيبة ستبقى على حالها دون حدوث تغييرات جذرية في بنيتها أو انتشارها في المجتمع المصري، فإن القائلين بهذا السيناريو يسوقون بعض الأسباب التي ترجح حدوث هذا السيناريو مستقبلًا –من وجهة نظرهم– وذلك على النحو التالي (جدول رقم ١٢):

١. لأنه لا توجد مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار.
٢. لأن هذه الأفكار رهن بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة.
٣. لأن هذه الأفكار مدعومة من قبل بعض القوى الداخلية/ الخارجية.

جدول رقم (١٢)

مبررات السيناريو القائل ببقاء الأفكار المهددة للأمن الفكري كما هي دون زيادة أو نقصان

	الأسباب	التكرار	النسبة
ستبقى هذه الأفكار على حالها:	لأنه لا توجد مواجهة حقيقية لمثل هذه الأفكار.	16	64.0%
	لأنها مدعومة من قبل بعض القوى الداخلية/ الخارجية.	10	40.0%
	لأنها رهن بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة	12	48.0%
الإجمالي		25	

ولعل السبب الثاني الذي يسوقه أصحاب هذا السيناريو (لأن هذه الأفكار رهن بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة) هو ما يُعطي لهذا السيناريو وجاهته المنطقية، وذلك من منطلق أن البنية الفكرية والثقافية للمجتمع –كبنية فوقية بالتعبير الماركسي– إنما هي تابع إلى البنية الاقتصادية كبنية تحتية، وبالتالي فإن بقاء هذه الأفكار على حالها مبني على افتراض بقاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري على حالها.

استخلاصات وتوصيات:

حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري، من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم، تلك التي يمكن اعتبارها بعض مخرجات الهندسة الاجتماعية المهددة لبنى المجتمع واستقراره واستمراره، وكذلك حاولت الدراسة تبيان مصادر تلك المهددات وقنوات نشرها بين أفراد المجتمع، وأيضًا تبيان استشراف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لإمكانية استمرار هذه الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع من عدمه، وكذلك رؤيتهم للطرق الكفيلة بمعالجة الأعطاب التي مُني بها الأمن الفكري في المجتمع المصري، وبحسب ذلك، يمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ. جاءت أهم الظواهر المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري والمنتشرة بدرجة كبيرة في المجتمع–من وجهة نظر عينة الدراسة– على الترتيب– من حيث عدد الاستجابات، على النحو التالي: الشائعات– تقليد خطوط الموضة– الرغبة في الهجرة– التطرف الفكري السياسي– التطرف الديني– الإباحية– خطاب الكراهية ضد الآخر– الإلحاد – المثلية الجنسية.

ب. وحول تأثير هذه الأفكار والظواهر المهددة للأمن الفكري على البنى الاجتماعية، فإن هناك جملة من التأثيرات السلبية، وذلك –بالترتيب– على النحو التالي:

١. تشويه الثقافات المحلية.

٢. ضعف الانتماء للوطن.

٣. الهجرة.
٤. سيادة حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي.
٥. انتشار نزعات التطرف والعنف والإرهاب.
٦. التحول إلى الانتماءات الفكرية والمذهبية والعرقية الضيقة على حساب الانتماء الوطني.
٧. انتشار بعض الأمراض المرتبطة بالإباحية والمثلية الجنسية.

ج. أما عن مصدر تلك الأفكار والظواهر، فقد جاءت عمليات الاختراق الثقافي أولًا؛ تلتها القوى الخارجية، وفي الأخير جاءت القوى المعارضة للنظام القائم.

د. وبالنظر إلى وسائط نقل هذه الأفكار والظواهر المعيبة، فقد جاءت وسائل التواصل الاجتماعي أولًا؛ تلتها وسائل الإعلام التقليدية، ثم التواصل الشخصي المباشر مع حاملي هذه الأفكار.

هـ. وتتعدد الأسباب التي تجعل مثل هذه الأفكار المعيبة تلقى قبولًا لدى شرائح واسعة من المجتمع المصري؛ وهي على الترتيب– بحسب استجابات عينة الدراسة– على النحو التالي:

١. تراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بالدور المنوط بها في عملية التطبيع الاجتماعي ونقل هوية وتراث المجتمع للأجيال الناشئة.
٢. الظروف الاقتصادية التي تعانيها العديد من شرائح المواطنين.
٣. غياب قنوات شرعية للحوار وتبادل الآراء.
٤. الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع خلال العقد الأخير.

و. وبالنظر إلى استشراف عينة الدراسة لمستقبل هذه الأفكار والظواهر المعيبة في المجتمع المصري، نجدهم ينقسمون على أربعة سيناريوها، ويسوق كل فريق العديد من المبررات والحجج التي ترجح السيناريو الذي يقول به، وهذه السيناريوهات على الترتيب– بحسب استجابات العينة– على النحو التالي:

١. السيناريو القائل بظهور أفكار أخرى بديلة.
٢. السيناريو القائل بأن هذا الأفكار ستسود في المجتمع.

٣. السيناريو القائل بأن هذه الأفكار ستبقى على حالها.
٤. السيناريو القائل بأن هذه الأفكار سينتهي أمرها من المجتمع.

ز. وبالنظر إلى السبل الكفيلة بتنفيذ هندسة اجتماعية بناءة، تلك التي تهدف إلى إصلاح ومعالجة الأعطاب التي خلفتها الهندسات الاجتماعية الهدامة التي نالت من بنى المجتمع المختلفة أو التي تستهدف تحقيق تغيير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي إيجابي، فإن عينة الدراسة تطرح العديد من السبل والتقنيات التي تكفل تحقيق الأمن الفكري في المجتمع، وذلك على الترتيب– بحسب الاستجابات– على النحو التالي:

١. عودة الأسرة للقيام بأدوارها التقليدية في استيعاب وتنشئة الأجيال.
٢. قيام الدولة بمراقبة المصنفات الإعلامية والإعلانية في مختلف وسائل الإعلام وفلترتها.
٣. التمكين الاقتصادي والسياسي لشرائح أوسع من المجتمع.
٤. قيام المؤسسة التعليمية بدورها كحاضنة للأفكار المعتدلة وكمضاد لنقيضها.
٥. قيام وسائل الإعلام الوطنية بدورها في مواجهة الأفكار الهدامة والشائعات.
٦. قيام المثقفون والمفكرون الوطنيون بدورهم في نشر الأفكار المستنيرة.
٧. قيام المؤسسة الدينية بدورها في تنقية الشوائب التراثية.
٨. قيام المؤسسة الدينية بتصحيح الأفهام بشأن العديد من القضايا الإشكالية.
٩. فتح المجال العام أمام حريات الرأي والتعبير وتكوين الترابطات والتحالفات.
١٠. المواجهة الأمنية لمروجي الأفكار الهدامة والشائعات.
١١. قيام الأحزاب السياسية بدورها كمنصات للحوار والنقاش الحر والديمقراطي.

وبحسب ذلك، يجب التركيز على البعد المؤسساتي في التعاطي مع المجهودات الاجتماعية الثقافية التي تستهدف تنفيذ هندسة اجتماعية متكاملة –وليست مجرد سياسات مجتزأة– بغية تحقيق الأمن الفكري للمجتمع، فالمطلوب لا يمكن تحقيقه برؤية أحادية أو مجتزأة، إنما يتطلب الأمر الأخذ بالرؤية الشمولية للمشكلات والأعطاب الذي مُني بها الأمن الفكري، وهو ما يتطلب –أيضًا– رؤية كلية شمولية للحلول، الأمر

الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر استراتيجية قومية قادرة على استيعاب الخلل وقادرة على طرح المقاربات الوقائية والعلاجية في ميدان الأمن الفكري المتصل بالصراع الحضاري في كنف مجتمع رقمي مفتوح.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

١. الإتربي، هويدا محمود. (٢٠١١). دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لطلابها: تصور مقترح، مستقبل التربية العربية. المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٨ ، ٧٠، ١٥٧-٢٢٤.

٢. أحمد، أحمد شعبان. (٢٠١٨). دور المكتبة في تعزيز الأمن الفكري لدى المراهقين. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٧، ٢٤٧-٢٧٨.

٣. بوشلوش، طاهر. (٢٠١٣). العولمة وأثرها على الأمن الفكري والأخلاقي للشباب في المجتمع. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ٢، ٤، ٥٥-٧٥.

٤. البياتي، ياس خضير. (٢٠٠٦). حرية الاعلام العربي في عصر المجتمع الرقمي. شئون عربية، ١٢٦، ١٨٠-٢٠٩.

٥. حسنين، عبير عبد المنعم فيصل. (٢٠٢٠). فاعلية دمج مفاهيم الأمن الفكري في منهج علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية لتعزيز الهوية الوطنية. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ١٢٤، ٢٠٢٠، ١١-٣٣.

٦. حمزاوي، عمرو. (٢٠٠٥). من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر دراسة في تحولات القيم العالمية- علم أفكار أولريش بك كنموذج. مجلة النهضة، ٦ ، ٢، ١٢٥-١٤٦.

٧. خريسه، نهي ابراهيم سلامة إبراهيم. (٢٠٢٠). دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري للشباب: دراسة تطبيقية علي الأنشطة الطلابية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة. مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٣٥، ٥٤٣-٦٠٦.

٨. دمنهوري، رشاد بن صالح والشربين، زكريا أحمد وصادق، يسرية أنور (٢٠١٢). سيكولوجية الشائعات وانعكاساتها على تنمية المجتمعات: دراسة عن الشائعة كما ظهرت في مصر خلال عام من ثورة ٢٥ يناير. مجلة البحث العلمي في الآداب، ٤، ١٣، ١٠٤٥-١١٠١.

٩. الرويلي، هايل بن عبد الله. (٢٠١٢). *دور الأمن الفكري في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الحكومية السعودية والأردنية* (اطروحة دكتوراة، جامعة مؤتة، الأردن). دار المنظومة.

https://0810gbnqi-1104-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/786124

١٠. السرحان، ياسمين. (٢٠٢٠). *الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب والتطرف: دراسة حالة الأردن ٢٠١١-٢٠٢٠* (اطروحة دكتوراة، جامعة مؤتة، الأردن). دار المنظومة.

https://0810gbn3c-1104-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1127575

١١. سعيد، عبيكشي عبدالقادر و فرقاني، فتيحة. (٢٠١١). مأسسة الأمن الفكري: المعهد العالمي للفكر الإسلامي أنموذجًا. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ٩، ٢٠١-٢١١.

١٢. شاهين، فاطمة النور محمد. (٢٠١٨). *انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري: دراسة وصفية بالتطبيق على مستخدمي الفيس بوك بالجامعات السودانية في الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٨)* (رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان). دار المنظومة.

https://0810gbn3c-1104-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1002703

١٣. الشربيني، سامي محمد الديداموني. (٢٠٢٠). العلاقة بين الشائعات الإلكترونية واستقرار الأمن الفكري للشباب من منظور العلاج الانفعالي السلوكي في خدمة الفرد. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٥٠، ٣٥٥-٣٩٦.

١٤. عبد الله، أحمد. (٢٠١٧). دور الجامعات المصرية في تحقيق الأمن الفكري لطلابها. *مجلة التربية، ١٧٥* (٣)، ١٦٦-٢٢٥.

١٥. العريشي، جبريل حسن. (أبريل ٢٠١٥). أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على القيم والأمن الفكري لديهم: دراسة ميدانية وصفية مطبقة على طلاب وطالبات الجامعات السعودية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، *١٧*، ٣٨، ٣٢٧٣-٣٣٤٦.

١٦. العقيل، صالح عبد الله . (٢٠١١). دور الحراك الثقافي في التغير الاجتماعي وحماية الأمن الفكري. مجلة بحوث التربية النوعية. ٢١، ٨٧-١٤٣.

١٧. محمد، فاطمة بنت عبد الله. (٢٠٢٠). حفظ العقل وعلاقته بالأمن الفكري. مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الآداب والعلوم الانسانية، ٢٨، ٩، ٩٤-١١٦.

١٨. مرزوق، عنترة و عمار، معمر. (٢٠١١). العولمة الثقافية والإعلامية وتأثيرها علي الأمن الفكري العربي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. ٤، ٣، ١٢٩-١٦٤.

١٩. المسردي، علي بن فهد. (٢٠٠٧). *الأمن الفكري وأثره في الوقاية من الغلو في الدين والانحراف الأخلاقي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية* (اطروحة دكتوراة، جامعة أم درمان، السودان). دار المنظومة. http://search.mandumah.com/Record/563328

٢٠. المعايطة، رعد عبد المطلب. (٢٠١٨). *دور مديرية الأمن الأردنية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري* (اطروحة دكتوراة. جامعة مؤتة، الأردن). دار المنظومة.http://search.mandumah.com/Record/975250

٢١. ونوس، مالك. (٢٠١٣). عن الإباحية وصناعتها في أمريكا الهيمنة بالتعري(عرض كتاب). مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، ١ ، ٣، ٢٩٥-٣٠٠.

٢٢. علي، سعيد إسماعيل. (٢٠١٩). مهددات الأمن الفكري: دراسة تحليلية تربوية. *مجلة مستقبل التربية العربية*، ٢٦ (١٢٢)، ٦١-٨٠.

٢٣. عقيل، أحلام بنت محمد وعقيل، إنعام بنت محمد. (٢٠٢٢). تيار اللادينية المعاصر ووسائل مواجهته يليه دراسة تطبيقية عن تأثير اللادينية وتأثرها بتيار الصحوة المتشدد على عينة من المجتمع السعودي، *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، ١٩ (١)، ٧٥-١٣٧.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Argamakova, A. A. (2017). *The Practical Tasks of Social Engineering and the Formation of the Social and Human Sciences*. (Russian studies in philosophy.)
2. Che Noh, Che Hasniza, Ismail, Isma Rosila, Mustaffa, Che Su, & Ibrahim, Mohd Yusri. (2017). *The development of digital society concept in Malaysia: An analysis of challenges and implications*. Serials Publications.
3. Ozdemir, H., & Purdue University. (2000). *Uprooted cultures: Cultural identities after globalization and the crisis of Turkish national identity*. (Dissertation Abstracts International, 62-11.)
4. Sabouni, S., Cullen, A., & Armitage, L. (2017). A preliminary radicalisation framework based on social engineering techniques. 2017 International Conference On Cyber Situational Awareness, Data Analytics And Assessment (Cyber SA).

5. Blomgren, R. (2017). Social engineering and cultural policy – theoretical and empirical reflexions from Swedish cultural policy in a historical perspective. International Journal of Cultural Policy, DOI: 10.1080/10286632.2017.1284826
6. Duff, A. S. (January 01, 2005). Social Engineering in the Information Age. *The Information Society, 21*, 1, 67-71.
7. Shakoor, A. (December 30, 2018). Terrorism and Social Engineering: A Distorted Picture of the Pakhtuns. *Global Political Review, 3*, 2, 130-138.
8. Redshaw, T. (April 01, 2020). What Is Digital Society? Reflections on the Aims and Purpose of Digital Sociology. *Sociology, 54*, 2, 425-431.

Abstract

The study attempts to reveal the threats to intellectual security in the Egyptian society in the digital age, from the point of view of a sample of faculty members and their assistants at Fayoum University, which we consider to be among the outcomes of social engineering that threaten the various structures of society. The study also attempts to show the sources of these threats and the channels of transmission and spread in society, and also to show the study sample's foresight for the possibility of these threats continuing, as well as ways to address and curb these threats.

Accordingly, the study relied on the descriptive analytical approach, and was based on a questionnaire form, which was applied to a sample of 150 faculty members and their assistants at Fayoum University.

Based on that, one of the most important outcomes of the study was that the spread of ideas and phenomena threatening intellectual security was varied, as they came in the following order: rumors, imitation of fashion lines - desire to emigrate - intellectual political extremism - religious intellectual extremism - pornography - hate speech against The other - atheism - homosexuality. It was one of the most important sources of transmission and dissemination of ideas: cultural penetration due to the processes of cultural globalization, external forces and then internal forces opposed to the existing regime.

In order to confront these ideas, the sample members suggested the necessity for the institutions of upbringing - the family - the school - the political parties - the religious institution - to return to their traditional roles, as well as the security institutions to play their roles in pursuing the owners of these ideas, as well as strengthening and opening the public sphere to freedoms of opinion and expression.

Keywords: Intellectual security- Social engineering- Digital society- Cultural globalization - cultural penetration